جامعة مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية، نقود تأمينات

الموضوع :

الانعكاسات الاقتصادية لإقامة المناطق الحرة على الدول النامية

إعداد الطالبة :

- بطاهر لطيفة

إشراف الأستاذ :

- قادري عبد القادر

السنة الجامعية : 2014-2015

شكر

أشكر الله عز وجل على ما أولانا من الفضل و الكرم

و الحمد لله حدا يوافي ما تزايد من النعم

و بعد

أشكر أستاذي في العلم وقدوتي في التواضع و الجدية الأستاذ

" قادري عبد القادر"

الذي شرفني بإشرافه على انجاز هذه المذكرة و أعضاء لجنة المناقشة

الذين وافقوا على مناقشة و إثراء هذا البحث

دون أن أنسى

كل من ساعدني في انجاز هذا البحث.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى نبع و مصدر العطاء . . . أمي فهي أحق بصحبتي

إلى من أحمل اسمه بكل فخر وأفتقده و يرتعش القلب لذكراه . . . أبي رحمه الله.

إلى كل من أنار دربي بالعلم و الكلمة الطيبة

إلى جميع أصدقائي و صديقاتي

فاطمة، حياة ، لويزة، أنيسة ، حكيمة ، إبراهيم ، إسماعيل، محمد ، عبد القادر

إلى كل من يحمل شعار الجودة و الكفاءة و يشهر سيفا في وجه الجهل و الرداءة.

"

الفهرس

فهرس المحتويات

البيان.....الصفحة

شكر

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

مقدمة.....أ

الفصل الأول: عموميات حول المناطق الحرة 01

تمهيد.....02

المبحث الأول: النشأة و التطور التاريخي للمناطق الحرة 03

المطلب الأول: تعريف المناطق الحرة.....03

المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة.....09

المبحث الثاني: أهداف و مقومات و معوقات إنشاء المناطق الحرة.....14

المطلب الأول: أهداف و مقومات إنشاء المناطق الحرة.....14

المطلب الثاني: معوقات إنشاء المناطق الحرة.....18

خلاصة.....23

الفصل الثاني: المناطق الحرة كأداة لجذب الاستثمار..... 24

تمهيد.....25

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....26

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي.....26

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.....29

المبحث الثاني: حوافز الاستثمار في المناطق الحرة 31

المطلب الأول: المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم الحوافز.....31

المطلب الثاني: الاعتبارات المتعلقة تجاه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....36

المطلب الثالث: الأعباء و المزايا المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.....38

خلاصة 42

الفصل الثالث: الدور التنموي للمناطق الحرة ...تجارب متعددة و نتائج مختلفة..... 43

تمهيد.....44

المبحث الثاني: تقييم لأداء المناطق الحرة..... 45

المطلب الأول: الصادرات ، الأجور ، العمل في المناطق الحرة.....45

المطلب الثاني: المساهمة بالقيمة المضافة المحلية و العملة الصعبة..... 52

المبحث الثاني: دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية حالة مصر و الأردن..... 58

المطلب الأول: دور المناطق الحرة في تطور الأداء المصري.....58

المطلب الثاني: دور المناطق الحرة في دعم الاقتصاد الوطني الأردني.....61

خلاصة.....66

الفصل الرابع: بعض تجارب الدول العربية في المناطق الحرة..... 67

تمهيد 68

المبحث الأول: نماذج المناطق الحرة في السودان و الجزائر..... 69

المطلب الأول: المناطق الحرة في السودان..... 69

المطلب الثاني: المناطق الحرة في الجزائر..... 71

المبحث الثاني: نماذج المناطق الحرة في الإمارات و العراق..... 79

المطلب الأول: المناطق الحرة في الإمارات..... 79

المطلب الثاني: المناطق الحرة في العراق..... 83

خلاصة..... 87

خاتمة..... 89

قائمة المراجع..... 92

فهرس الجداول

البيان .....

الصفحة

الجدول رقم (01): Emploi dans les ZFE dans certains pays sur la période 2002-2006. 46

الجدول رقم (02): Evolution de l' emploi des ZFE par région au cours de la période 2002 - 2006 47

الجدول رقم (03): Evolution de la part des exportation issues des ZFE dans certains économies (2002-2006) 50

الجدول رقم (04): تركيبات المساهمة الخام و العناصر المطروحة 56

الجدول رقم (05): إيرادات و نفقات المؤسسة خلال الفترة (1995 - 2000) بالألف دينار..... 62

الجدول رقم (06): إيرادات المؤسسة حسب المنطقة للسنوات (2000 – 2001) بالألف دينار..... 63

الجدول رقم (07): إيرادات المؤسسة حسب نوعها خلال عامي (2000 - 2001) بالألف دينار.....64

الجدول رقم (08): إجمالي النفقات للمؤسسة حسب نوع الإنفاق خلال عامي 65
(2000 – 2001) بالألف دينار

المقدمة

تسعى معظم دول العالم إلى جذب الاستثمارات و باعتبارها محركا ديناميكيا لاقتصادياتها ، فقيام المناطق الحرة يعد عاملا من العوامل التي تلجأ إليها الدول و خاصة النامية لجذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية الهاربة و ذلك لما تقدمه تلك المناطق من تسهيلات و امتيازات كالحوافز الضريبية و الجمركية و عمالة رخيصة نسبيا يمكن الشركاء المستثمرة في زيادة قدرتها التنافسية و من ثم تحقيق أكبر عائد لها ، فزيادة عدد المناطق الحرة في مختلف دول المعمورة إحدى الظواهر التي لفتت انتباه الباحثين و الدارسين الاقتصاديين المتخصصين حول دوافع و آثار هذه المناطق و بين إمكانية التقدم الاقتصادي للدولة المنشأة لها.

لقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول النامية و منها الجزائر التي أصبحت ترى فيها أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي ، و تشيد الكثير من الشواهد الواقعية بمساهمته الفعالة و دوره الأساسي في المديين المتوسط و الطويل على تحقيق التنمية المستهدفة و القابلة للاستمرار من خلال رفع معدلات نمو الناتج ، خلق فرص العمل ، نقل التكنولوجيا الحديثة.

إشكالية البحث:

انطلاقا من العرض السابق يمكننا صياغة إشكالية هذا البحث على شكل التساؤل المحوري التالي:

- إلى أي مدى نجحت المناطق الحرة في المساهمة في عملية التنمية ؟.

ومن خلال هذه الإشكالية تظهر عدة أسئلة فرعية نوجزها فيما يلي:

1- ماهي أهمية المناطق الحرة و ما أنواعها و أهدافها ؟

2- ماهو الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ و ماهو دوره في التنمية؟

فرضيات البحث:

لأجل دراسة الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية ووضعناها قيد الاختبار.

-للمناطق الحرة خصائص و مميزات تجعلها قادرة على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية في بعض الدول.

-للاستثمار الأجنبي المباشر دور أساسي و رئيسي في التأثير على التحديات التي تواجه التنمية.

أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث ترتكز على محاولة التعرف على المناطق الحرة و تحديد دورها التنموي من خلال نماذج دولية معتمدة .

و من يتابع الجوانب الاقتصادية لهذه المناطق يلاحظ الدور المتنامي لها في اقتصاديات الدول النامية و عن أهميتها في توفير فرص عمل في الدول المضيفة.

أسباب اختيار البحث:

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع دون غيرها من المواضيع و هذه الأسباب هي:

-الصلة التي تربط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.

-قيمة الموضوع و أهميته باعتباره من مواضيع الساعة.

-انتشار المناطق الحرة بالعالم و سعي الدول العربية لإنشائها.

-رغبتنا في الاطلاع على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و دور المناطق الحرة في جذبه.

أهداف البحث:

و تهدف دراستنا للوقوف على مجموعة من النقاط أبرزها:

-التعرف على المناطق الحرة و أشكالها و أثرها على الاقتصاديات التي أنشأتها على أراضيها.

-إبراز دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

منهج و أدوات البحث:

لدراسة هذا البحث قمنا باستخدام عدة مناهج بطريقة متكاملة ، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في جميع المعلومات الخاصة بالظاهرة المدروسة.

صعوبات البحث:

فقد واجهنا في انجاز بحثنا عدة صعوبات منها:

-نقص المراجع التي تتناول المناطق الحرة.

-نقص الإحصائيات خاصة الجيدة منها ما أعاق دراستنا و تسبب في تأخيرها.

تقسيمات البحث:

بهدف الإلمام الجيد بجوانب الموضوع ، و الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى أربعة فصول ، تسبقهم مقدمة عامة و تختمهم خاتمة عامة.

الفصل الأول: جاءت تحت عنوان : ماهية المناطق الحرة إذ يقدم المبحث الأول ماهية المناطق الحرة حيث تطرقنا فيه إلى نشأة و تطور المناطق الحرة و كذا أنواعها ، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى أهداف و مقومات إنشاء المناطق الحرة و كذا معوقاتها.

الفصل الثاني: جاءت تحت عنوان المناطق الحرة كأداة لجذب الاستثمار إذ تطرقنا خلال المبحث الأول منه إلى عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى حوافز الاستثمار في المناطق الحرة.

الفصل الثالث: جاءت تحت عنوان الدور التنموي للمناطق الحرة تجارب متعددة و نتائج مختلفة إذ تطرقنا خلال المبحث الأول منه إلى تقييم أداء المناطق الحرة أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية حالة مصر و الأردن.

الفصل الرابع: جاء تحت عنوان بعض تجارب الدول العربية في المناطق الحرة إذ تطرقنا في المبحث الأول منه إلى نماذج المناطق الحرة في كل من السودان و الجزائر أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى نماذج المناطق الحرة في كل من الإمارات و العراق.

الفصل الاول

تمهيد:

إن فكرة المناطق الحرة متعلقة بوضعيات جد متنوعة ، حيث توجد أشكال مختلفة للمناطق الحرة و يعود لطبيعة نشاطاتها.

و انطلاقا من هذا ، فإن الحديث عن المناطق الحرة التجارية يمثل الشكل الابتدائي الذي ظهرت به أولى المناطق الحرة في العالم. ثم المناطق الحرة الصناعية للتصدير حيث أول منطقة ظهرت سنة 1958 بايرلندا و هي منطقة شانون ، و كذلك المناطق الحرة البنكية حيث أول شكل لترحيل النشاطات البنكية جاءت تبعا لإنشاء أسواق الأورو – **EUROS** – و الأكثر حداثة هو الشكل الجديد الذي تتخذه المناطق الحرة ، الذي يسمى مناطق المؤسسات و كان ظهورها عام 1980 ببريطانيا.

كما توجد مجالات حرة أخرى غير جبائية لها نقاط مشتركة مع المنطقة الحرة ، إلا أنها تعرف بعض الخصوصيات و الاختلافات في الطبيعة مع هذه الأخيرة.

المبحث الأول : ماهية المناطق الحرة.

المطلب الأول : النشأة و التطور التاريخي للمناطق الحرة.

❖ أولا : نشأة و تطور المناطق الحرة.

منذ زمن نشأت المناطق الحرة لجلب جزء من حجم التجارة الدولية وتاريخيا ترجع فكرة المناطق الحرة إلى نحو ألفي عام مضت منذ عصر الإمبراطورية الرومانية وكانت أول منطقة حرة معروفة هي جزر-Délos- في بحر ايجا-Egée - حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية.

واعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى ، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوربية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها ومن أمثلة المناطق الحرة التي أقيمت في تلك الفترة.

منطقة جبل طارق (1704) ومنطقة سنغافورة 1819 ومنطقة هونغ كونغ 1842 وقد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير ، تمون الشحن وإقامة المخازن الخاصة بذلك.

ومع النصف الثاني من القرن 19 وبداية القرن 20 بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا ، وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الإستراتيجية الهامة على خطوط التجارة العالمية وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في هذا الوقت في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير.

ومن الأمثلة الناجحة للمناطق الحرة خلال هذه الفترة منطقة كولون في بنما وفي أواخر الخمسينات وبداية الستينات بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة التجارية لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية أي أنه يتم لتخطيط الاجتذاب جزء من تدفقات الاستثمارات الدولية للاستثمار الصناعي في البلد المضيف.[1]

[1] منور أوسرير- **دراسة نظرية عن المناطق الحرة منطقة بلارة-** مجلة الباحث العدد 2003/02 جامعة بومرداس ، الجزائر ، ص.40

أما في باقي دول العالم فقد انكمش إنشاء المناطق الحرة بعد الحرب العالمية الأولى خصوصا سنة 1930 إبان أزمة الكساد العالمية لتعود و تنشط بعد الحرب العالمية الثانية و حتى أواخر الخمسينات بقي نشاط المناطق الحرة مقتصر على النشاط التجاري إلى أن بدأت المنطقة الحرة بمطار شانون ، بتغيير و تطوير النمط التقليدي السائد بالمناطق الحرة حيث ركزت على إنشاء المشروعات الصناعية التي تستوعب عدد كبير من العمالة ، و تعمل على تنمية الصادرات ، و هي منطقة أنشأت سنة 1922 بعد استقلال ايرلندا لمواجهتها لمشاكل اقتصادية تشبه لحد كبير المشاكل المتواجدة بالدول النامية حاليا من ضعف الإنتاج الصناعي و البطالة و غيرها ، و من أمثلة المناطق الصناعية المنطقة الصناعية أبورب و سان بكوريا الجنوبية ، و مع بداية الستينات انتشر التخصص في الأنشطة القائمة في المناطق الحرة(تجارية ، صناعية ، خدماتية) و كذلك بدأ انتشار المناطق الحرة بالدول النامية و توسعها في أكثر من 80 دولة حول العالم ، و كانت تجربة الصين من أكثر إثارة للاهتمام حيث بدأت بانتشار أربع مناطق حرة في مقاطعة غاندوبج سنة 1978 ، ثم عمت بعد ذلك على المقاطعات الصينية الأخرى إلى أن وصل عددها 32 منطقة حرة آخرها منطقة بودنج التي أنشأت سنة 1990. .

و يجدر بنا ذكر أن بعض الآراء قد ذهبت إلى أن نشأة و تأسيس المناطق الحرة ليست فكرة غربية بل عربية برزت للوجود منذ أكثر من 15 قرن في شبه الجزيرة العربية و بالتحديد بمكة المكرمة - واد غيرذي زرع- إلى تحويل مكة إلى ما يشبه المناطق الحرة في وقتنا هذا عن طريق تدفق الأموال و عروض التجارة إلى مكة ، ما جعل أسر قريش التي امتهنت التجارة تحصل على ثروات طائلة و تحويلها من مستوى الفقر إلى الغنى و الترف و دليل ذلك قوافلهم التي تظم أكثر من ألف بعير و التي تحمل بضائع تقدر بما لا يقل عن 50 ألف و هو ألف دينار و هو مبلغ ذو قيمة بحسابات ذلك العصر.[1]

[1] لبعل فطيمة –**المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية ،المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2010/2000** رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2012/2011،ص90،91.

❖ ثانيا: تعريف المناطق الحرة:

هناك عدة تعاريف للمناطق الحرة نذكر منها:

- المناطق الحرة هي مناطق مغلقة و معزولة و غير مأهولة بالسكان ، و التي تدخل فيها الكثير من السلع غير ممنوعة دون إجراءات جمركية رسمية للدخول.

- تعريف اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا : و ذلك في دراسة قامت بها حول تقييم المناطق الحرة في عدد من بلدان الأسكوا فعرفت المناطق الحرة بأنها : " مناطق تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن ميناء بحري أو مطار جوي أو على مقربة منه ، تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية و بذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة مما يجعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة و الحفاظ عليها لتوزيعها و تأخير دفع رسوم الاستيراد أو تجنب دفع الضرائب غير المباشرة على أنواع أخرى من الأنشطة التي تتم فيها".[1]

- تعريف لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة(L' ONU):" المنطقة الحرة هي مجال جغرافي حدوده ثابتة و مدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك ، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للمراقبة ، ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون ، ثم تستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات. إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون." [2]

و المنطقة الحرة هي منطقة صغيرة محددة جغرافيا ، تستفيد تجاريا و صناعيا من معاملة خاصة في المسائل الضريبية ، حيث تكون منخفضة أو غير موجودة في معظم الحالات ، و تستفيد من الإجراءات الجمركية خاصة

---

[1] لبعل فطيمة –**المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية ،المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2010/2000** ،ص92.

[2] د بلعزوز بن علي، مداني أحمد –**دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة المنطقةالحرة بلارة** الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد على الاقتصاد الجزائري و منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 14/13 نوفمبر 2006، ص5.

المنتجات التي تدخل و تخرج دون الخضوع لرقابة ودون رسوم جمركية و مع ذلك فان هذه الحقوق تصبح مستحقة إذا تم استيراد البضائع إلى أراضي البلد.

- **تعريف** H.G.Grubel: إنها أراضي محصورة داخل إقليم جمركي وطني أين تدخل وسائل التجهيز و البضائع الأجنبية دون شكليات جمركية على أن يتم تخزينها أو تحويلها داخل المنطقة الحرة ليتم تصديرها إلى جهة أخرى بدون تدخل السلطات الجمركية ، لا توجد فيها رقابة على المبادلات و الالتزامات الإحصائية محدودة ، اقتطاع من الأرباح و الأجور بنسب عادية ، إلا أنه بمجرد أن تخرج البضائع من المنطقة للدخول إلى الإقليم الجمركي الوطني تفرض عليها المستحقات و تخضع للرقابة الجمركية.

- **تعريف** Thierry Schwob- Pascal Lorot: إن المنطقة الحرة هي مجال جغرافي محدود أين الأنشطة الصناعية أو التجارية تستفيد من نظام خاص في مجال الضريبة و التي قد تكون مخفضة أو ملغاة و في غالب الأعم تكون مخففة من الناحية القانونية.[1]

- وقد تناولت التشريعات كذلك تعريف المناطق الحرة و سنعرض بعض منها فيما يلي:

- التشريع الجزائري حسب المرسوم التنفيذي 320/94 المؤرخ في 10/17/ 1994 المناطق الحرة بأنها منطقة فيها أنشطة صناعية ، و خدمات و أنشطة تجارية ، تقع في مساحات مضبوطة حدودها ، قد تشتمل على مطار أو ملك وطني أو تقع بالقرب من ميناء ، مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات و الموانئ.[2]

- التشريع الأردني حسب المادة الثانية من قانون مؤسسة المناطق الحرة الأردنية رقم 32 لسنة 1984 و تعديلاته :المناطق الحرة هي جزء من أراضي المملكة محدد و مسور بحاجز فاصل توضع فيه البضائع لغايات التخزين و التصنيع مع تعليق استيفاء الضرائب و الرسوم المترتبة عليها ، وتعتبر هذه البضائع كأنها خارج المملكة.

ومن خلال مجموعة هذه التعاريف يمكن أن نستنتج العناصر الأساسية في تعريف المناطق الحرة:

---

[1] لبعل فطيمة ، **المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية ،المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية2011/2010** ص92

[2] بلعزوز بن علي، مداني أحمد، مرجع سابق، ص7.

- ✓ مساحة جغرافية محدودة تقع على الحدود ، الميناء ، المطار أو بمقربة منها أو أي جزء من أراضي الدولة.
- ✓ لا تخضع للقانون الجمركي أو الضريبي لدولة متواجدة بها.
- ✓ تمارس فيها الأنشطة التجارية و الصناعية و الخدمية.

وقد حدث تحول في مفهوم المناطق الحرة من المفهوم التقليدي إلى التعريف الحديث حيث يبنى التعريف التقليدي على أن الهدف من المناطق الحرة هو فقط زيادة الصادرات من خلال الترويج اعتمادا على الخصائص الطبيعية (موقع المنطقة و احتكار القطاع العام لإدارتها و تشغيلها ، و توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لأنشطة محددة بمستوى منخفض من الضرائب.

بينما يتعدى المفهوم الجديد للمناطق الحرة إلى أن الهدف هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمستويات معينة كاستيعابه للعمالة أو كثافة رأسمال أو صناعات عالية التكنولوجية ، و إحداث الترابط بين المناطق الحرة و السوق المحلي من خلال التكامل الاقتصادي و إتاحة استخدامات متنوعة للمناطق الحرة.

و ظهر تعبير جديد للمناطق الحرة و هو قدرتها على خلق بيئة أعمال صديقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ ثالثا : إدارة المناطق الحرة:

المناطق الحرة بحاجة لأجهزة تتولى تسييرها في القطاعات التالية : الشؤون الإدارية و المالية ، الشؤون القانونية ، الشؤون الفنية و الهندسية ، البحوث الفنية ، الإحصاء و العلاقات العامة.

تسمى هذه الأجهزة بالجهاز الإداري للمناطق الحرة الذي يقوم بالمهام الإدارية و الإشرافية على نشاط المناطق الحرة ويضم هذا الجهاز وحدات الحكم المحلى المعينة ، أجهزة الموانئ ، أجهزة الجمارك ، وزارات التجارة و الاقتصاد و المالية والصناعية ، غرفة التجارة و الصناعة ، الاتحادات العمالية ، ممثلون من رجال الأعمال ، ممثلون عن أجهزة أخرى قد يكون لها علاقة بنشاطات المناطق الاقتصادية الحرة ، و الجدير بالذكر أنه في هذه الحالة تخضع المناطق الاقتصادية الحرة لجهة إشرافية حكومية في الدولة وذلك حسب قانون إنشاءها ، قد تكون وزارة المالية ، وزارة التجارة ، وزارة الاقتصاد ، هيئة الميناء.

إضافة للجهاز الجمركي الذي ينحصر دوره في الرقابة الجمركية الذي يكون دوره تكامليا مع الجهاز الإداري تفاديا لتداخل المهام و تضاربها و ضمانا للسير الطبيعي و الحسن للنشاط داخل المنطقة.[1]

❖ رابعا : خصائص المناطق الحرة.

إن خصائص المناطق الحرة تختلف باختلاف نوع المنطقة في حد ذاتها سواء تجارية ، صناعية أو خدماتية إلا أنها تشترك في عدة مميزات أهمها:

1 - نظام جبائي مرن : الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع إليه المتعاملون وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة ، فهي تمنح امتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار و بالخصوص من الناحية الجبائية ، على غرار المحيط الاقتصادي الدولي أو الإقليمي الذي تنتمي إليه ، وهذه الامتيازات ما هي إلا وسيلة لجلب المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم داخل المنطقة.

2- الشمولية و العالمية : وهو تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الاستثمار الخارجي للكل المتعاملين الاقتصاديين (المستثمرين) ، الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية في هذه المناطق ، بالإضافة إلى هذا فان الدول المضيفة لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين في المناطق الحرة.

3- المساواة : في هذا الإطار كل المستثمرين أو المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أجانب أو محليين (ينتمون إلى الدولة المضيفة) لهم نفس الحقوق و الواجبات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة فالحوافز و الضمانات الممنوحة يشغلها و يستفيد منها كل الأطراف بدون استثناء.

4- غياب المشاكل الإدارية : إن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة و بسيطة دون تعقيدات و مشاكل في نوعية التسيير.

---

[1] لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية ،المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية2011/2010** ص93-95.

المطلب الثاني : أنواع المناطق الحرة.

❖ **أولا : حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها.** تنقسم الى:

1- المناطق الحرة العامة : تتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار و الشركات و المؤسسات و الهيئات الاقتصادية التي تسمح لها بممارسة نشاطاتها سواء كانت التجارية أو المالية أو الصناعية.

2- المناطق الحرة الخاصة : هي تلك المناطق التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية أو داخل البلاد ، تهدف إلى إقامة مشروع واحد لأغراض صناعية ، التخزين أو لأي عملية أخرى ، يتم تحديد القوانين الخاصة لهذا المشروع. [1]

❖ **ثانيا : حسب نوعية النشاط الممارس فيها.**

1- المناطق الحرة التجارية : يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد السلع من خارج البلاد أو من داخله بغرض تصنيعها و بيعها في الوقت المناسب و قد تجري عليها بعض العمليات البسيطة التي يرخص بها عادة في المستودعات و التي تتناول شكل البضاعة دون المساس بجوهرها كالفرز و التعبئة و التغليف...الخ.

أ- الميناء الحر: منطقة حرة تنشأ داخل ميناء بحري يشتمل على مخازن أو مصانع صغيرة في بعض الأحيان لخدمة الميناء ، و كان الهدف منها قديما هو تخزين البضائع و إعادة شحنها دون دفع ضرائب أو رسوم جمركية عليها ، وفي الوقت الحاضر تمتد المنطقة الحرة بالميناء لتشمل المدينة التي يقع بها الميناء بأكملها و تعتبر المدينة في هذه الحالة ميناء حر حيث لا تخضع المعاملات التجارية سواء كانت الأفراد أو الشركات للرسوم الجمركية أو الضرائب ، ومن أمثلة هذا النوع المعروفة في الوقت الحالي هامبورغ بألمانيا ، كوبنهاجن بالدانمرك ، بور سعيد بمصر و سنغافورا ، و هونغ كونغ.

ب- المحلات الحرة : هي امتداد لفكرة المناطق الحرة التجارية ، تختص في عمليتي البيع و الشراء ، تتمركز غالبا في الموانئ و المطارات و السكك الحديدية.

[1] بلعزوز بن علي، مداني أحمد، مرجع سابق، ص7.

ج- المخازن الحرة : يتميز هذا النوع من المخازن بإمكانيات عمل تتعدى عملية الشحن و التخزين البسيطة إلى عمليات تسمح بتقويم المركبات المخزنة في المنطقة الحرة ، بدون الأخذ بعين الاعتبار الحقوق و الرسوم الجمركية.

تلجأ المناطق الحرة التجارية إلى تنشيط و توسيع الحركة التجارية عن طريق إنشاء مناطق حرة جزئية خارج حدود المنطقة الحرة الأصلية ، في العادة تكون المنطقة الحرة الجزئية sous- zones عبارة عن المؤسسة ، حيث تخضع عملياتها الإنتاجية لنظام الإعفاء من الرسوم ، وتسير تحت إدارة و مسؤولية المنطقة الحرة الأصلية خاصة في المناطق الحرة التي تأخذ شكل الميناء الحر و المخازن الحرة.

2- المناطق الحرة الصناعية : المنطقة الصناعية الحرة هي عبارة عن قاعدة لقيام الوحدات الصناعية الوطنية و الخارجية ، لها الحق في استيراد مواد الاستثمار من معدات و مواد أولية ضرورية لعملية الإنتاج ، و من ثم تصبح هذه المنطقة عبارة عن مستودع كبير محروس من طرف الجمارك يجمع تحت رايته المناطق ذات الوجهة الصناعية المتضمنة لمناطق الحرة صناعية للتصدير ، مناطق الحرة للمؤسسات أو مناطق العمل أو التشغيل و العمل.

أ- المناطق الحرة الصناعية للتصدير: تقترح ندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية تعريف أدق لها، إذ تعتبر أن: " المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي حيز داخل المجال الوطني المحمي بالنظام الجمركي المعمول به ، و عادة ما تقع بالمحاذاة لميناء أو مطار حيث تستورد منها السلع و التجهيزات و كذا المواد الأولية دون أن تخضع للرسوم الجمركية من أجل تحويلها و تصديرها فيما بعد ، و تفرض الرسوم الجمركية في حالة دخول هذه السلع أو المنتجات على المجال الوطني المحمي للبلد الذي توجد به المنطقة ، و تعتبر مدينة شانون بجمهورية ايرلندا أول منطقة حرة مختصة في تحويل السلع و إعادة تصديرها ، و أول منطقة صناعية حرة للتصدير.

من خلال هذا التعريف نستنتج أن المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي عبارة عن مجمع صناعي مرتبط بهياكل قاعدية للتجارة الخارجية.

ب- مناطق الحرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل و عمل المؤسسات : إن إنتاج هذه المناطق ليس موجه نحو الخارج فهي ترتكز على قدرات السوق المحلية ، و الغرض منها إنعاش و بعث الاقتصاد الوطني و ترقية الشغل،

و هذا النوع من المناطق يتواجد بالدول الصناعية بسبب متطلبات إنشاءها فهي تتوفر على كل التجهيزات الضرورية للمؤسسات التي تقام بها ، و يشير الباحثون إلى أن هذا النوع بدأ ببريطانيا في الثمانينات بهدف تحريك و تنشيط الحياة الاقتصادية في المدن ، و المراكز الصناعية من خلال الحفاظ على النشاط المهدد أو تعويضه بنشاطات أخرى ، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

3- مناطق الخدمات الحرة : تنقسم إلى مناطق حرة مالية و مناطق جبائية :

1-3 المناطق الحرة المالية : و تشمل المناطق الحرة البنكية و المناطق الحرة للتأمين:

أ- المناطق الحرة البنكية : يعرفها الدكتورPascal Lorot - Thierry Schwob أماكن جغرافية معلومة أين البنوك على اختلاف أصولها يمكنها ممارسة و بكل حرية نشاطاتها بشرط أن تعمل بنظام العملات الصعبة المتواجدة ببنك الداخلي ، و ألا تكون لها علاقات مع غير المقيمين.

ظهر هذا النوع من المناطق في عهد الستينات كرد فعل على الأنظمة الحمائية و الواجهة التدخلية للدولة التي سادت الدول الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية ، و التي من مظاهرها : الرقابة المفروضة على المبادلات ، رفع سقوف نسب الفوائد إلى حدودها القصوى ، مراقبة حركة تنقل رؤوس الأموال...الخ . وهو ما أدى للبنوك التي عانت من هذه القيود وغيرها إلى البحث عن مواقع أخرى لها تمارس فيها عملياتها البنكية المختلفة بكل حرية و بأساليب عمل جديدة إضافة للقديمة التي كان معمول بها.

ومن أهم الخصائص المميزة لهذه المناطق أنها تستفيد من إعفاء ضريبي كلي أو جزئي بالنسبة للضرائب المباشرة و غير المباشرة تحضى بأنظمة قانونية و على الأخص جمركية خفيفة ، من ذلك غياب القيود و الرقابة على المبادلات المتعلقة بالعملة و في الغالب ليس هناك رسوم على القيمة المضافة و على العملات ، تمتاز بالسرعة والفعالية في توفير كافة التسهيلات مع جودة الخدمات.

ب- مناطق الحرة للتأمين : يعتبر الكثير من الباحثين أن الظروف الذي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وراء تشكل هذا النوع من المناطق الحرة بحيث تميزت بأنظمة قانونية صارمة قيدت عمل شركات التأمين ، و بنفس صيغة البنوك شركات التأمين هي الأخرى متواجدة بالساحات المالية الحرة تستفيد من تعطيل القوانين و الضريبة على أنشطتها.

2-3 المناطق الجبائية : الاسم الشائع لهذه المناطق هو جنات الضرائب ، وهي عبارة عن بلدان أو أقاليم تمنح لأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين فيها نظاما خاص مقارنة بالبلدان المجاورة أو بالمعدل العام عبر العالم ، يستفيدون بموجبه بمزايا ضريبية تمكنهم من الإفلات من ضرائب بلدانهم الأصلية أو الاستفادة من نظام ضريبي أكثر تحفيزا من بلدانهم لا سيما فيما يخص الضريبة على المداخيل ، و يمكن تحديد ستة حالات للمناطق الجبائية الحرة:

- ✓ بلدان لا توجد بها أي ضريبة على المداخيل و القيمة المضافة على رأس المال مثل : بهامش ، البحرين.
- ✓ بلدان أين الضريبة على المدخول أو الأرباح مقررة و فق مبدأ الإقليمية مثل : هونغ كونغ، ماليزيا.
- ✓ بلدان أين نسبة الضريبة مرتفعة قليلا إما لأنها حددت كذلك ، و إما لأنها نتاج تطبيق الاتفاقيات الضريبية مثل سويسرا.
- ✓ بلدان تمنح مزايا متميزة للشركات القابضة أو لشركات المناطق الحرة مثل : لوكسومبورغ وهولندا.
- ✓ بلدان مانحة لإعفاءات ضريبية للصناعات المنشأة لأجل تنمية الصادرات مثل : ايرلندا.
- ✓ بلدان مانحة امتيازات أخرى خاصة تستفيد منها بعض الشركات مثل : جاميكا.

3- المناطق السياحية : تتألف من محالات خارج الضرائب تتمركز بالمطارات تميل هذه المناطق عموما لتسهيل بيع التجزئة للمواد الاستهلاكية إلى السواح.

❖ **ثالثا : حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة بها :** تنقسم لقسمين:

1- المناطق الحرة الوطنية: و هي تخص دولة واحدة حيث تنشأ في حدود إقليمها السياسي.

2- المناطق الحرة الدولية (المشتركة) : و هذا النوع ينظر له كأحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك على الصعيدين الإقليمي و العالمي حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص وتعمل ضمن مفهوم و فلسفة المناطق الحرة ، و تحدد التشريعات الناظمة لأعمالها و لإدارتها إضافة لرسم السياسة العامة لها و الحوافز و الإعفاءات التي يمكن أن تمنح للمستثمرين فيها ، و يمكن لهذه المناطق أن تأخذ أي نوع من أنواع المناطق الحرة سابقة الذكر ، و تقام إما في المناطق الحدودية أو أي جزء من أراضي الدول المشاركة.

❖ **رابعا : حسب منظمة "wepza"**

1- المناطق الحرة الواسعة : و هي عبارة عن مناطق واسعة المساحة فيها سكان مقيمين مثل المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين أو ما يسمى بالمدن الجديدة بحيث تكون مأهولة بالسكان و مثال ذلك البرازيل ، هونغ كونغ ، موناكو ، سنغافورة.

2-المناطق الحرة الصغيرة:عبارة عن مناطق تقل مساحتها عن 1000 هكتار بحيث تكون محاطة بسياج و يجب على المستثمرين أن يلتزموا بالجزء المخصص لهم من ذلك الموقع داخل تلك الأسوار و لا يوجد سكان مقيمين فيها و يمكن أن تشمل أماكن تخصص لمبيت العمال و مثال ذلك بوليفيا ، فرنسا ، مصر ، فلندا ، الأردن ، قبرص.

3- المناطق الحرة الصناعية : عبارة عن مناطق حرة صغيرة المساحة هدفها دعم احتياجات صناعية معينة مثل : الصرافة ، الحلي ، الغاز ، الالكترونيات ، الملابس...الخ ، ويمكن للشركات المستثمرة في هذا النوع من المناطق أن تأخذ أي موقع لها في أي مكان و مثالها مناطق صناعة الحلي الهندية وينطبق هذا النوع على كل من برمودا ، الدمونيكان ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، بنما و تايوان.

4- المناطق الحرة ذات الأنشطة المحددة : عبارة عن مناطق لا تتعاقد مع المستثمرين الذين تنطبق عليهم معايير معينة مثل الوصول إلى درجة محددة من الصادرات و الالتزام بمستوى تكنولوجي محدد مثل ذلك المصانع الهندية الموجهة للتصدير ، المكسيك و الصين.[1]

[1] لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية ،المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية2011/2010** ص96-101.

المبحث الثاني: أهداف و مقومات ومعوقات إنشاء المناطق الحرة.

المطلب الأول: أهداف و مقومات إنشاء المناطق الحرة.

❖ أولا: أهداف إنشاء المناطق الحرة.

تسعى الدول لتحقيق عدة أهداف من إنشاء المناطق الحرة و من أهمها:

- ✓ استخدام المناطق الحرة كأداة تساعد في دمج اقتصادها الوطني في منظومة الاقتصاد العالمي بحيث تتمكن هذه الدول من مواكبة التطورات التي تطرأ على هذه الاقتصاديات ، و التأقلم معها أول بأول.

- ✓ تسريح عملية النمو الاقتصادي و يمكن ملاحظة ذلك في الدور الذي تقوم به المناطق الحرة في النهضة الاقتصادية التي يشهدها العملاق الاقتصادي الصيني.
- ✓ العمل على الاستفادة من الموارد الطبيعية للدول المضيفة "المنشئة للمناطق الحرة " التي لا تمكنها إمكانياتها المادية أو التكنولوجية من الاستفادة منها بالصورة المطلوبة.
- ✓ توسيع قاعدة التصنيع و تنمية الصادرات.
- ✓ المساهمة في تخفيض عجز ميزان المدفوعات التي تعاني منه الدول المضيفة من خلال زيادة الموارد غير المباشرة الناتجة عن هذه المناطق المتمثلة في زيادة دخلها من رسوم الملاحة و المرور و التأمين و رسوم الخدمات.
- ✓ الاستفادة من الموقع الجغرافي الذي تتميز به الدول من خلال تحويل المنطقة الحرة فيها إلى مركز تجاري عالمي لتسويق الصادرات إلى الأسواق المجاورة و غيرها.[1]
- ✓ إيجاد فرص عمل جديدة و المساهمة في مكافحة البطالة عن طريق خلق فرص عمل في الصناعات و الشركات المجاورة بصورة مباشرة في المناطق الحرة.

[1] محمد علي عوض الحرازي -**الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات-** منشورات حلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2007، ص42 ص44.

- ✓ تدريب عمالة صناعية ماهرة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة حيث تشتمل المناطق الحرة على مجموعة من الصناعات الحديثة تكون مصحوبة عادة بوسائل علمية و تكنولوجية حديثة " نقل التكنولوجيا ".
- ✓ تطوير الجهاز الإنتاجي و الصناعة الوطنية عن طريق مساهمة الصناعة الوطنية في توفير احتياجات مشروعات المنطقة الحرة من مستلزمات الإنتاج المحلية ، أو القيام بإجراء بعض العمليات التكميلية لمنتجات هذا المشروعات.
- ✓ فتح مصادر جديدة للنقد الأجنبي عن طريق تصدير الخدمات مثل خدمات عنصر العمل و تأجير الأرض و المباني و المنشآت و التفريغ و الشحن و غيرها من الخدمات التي تؤدى للغير داخل المنطقة الحرة ، أو عن طريق تصدير سلع تقوم مجموعة من المشروعات الصناعية بإنتاجها.
- ✓ توسيع نطاق التجارة الخارجية باجتذاب التجارة العابرة إلى المنطقة الحرة لتصبح مركز يعاد منه التصدير إلى مختلف دول العالم و كذلك استيراد المواد الأولية و القيام بتحويلها أو استخدامها في بعض المراحل الصناعية مما يتيح تنفيذ مرحلة أو أكثر من مراحل التصنيع هذه المواد.
- ✓ تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي بالعناية بالمناطق النائية عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المتخلفة ، وذلك بتوطين صناعات بها مما يخلق مركزا حضاريا يخفف من مشكلة الهجرة الداخلية إلى المدن الكبيرة.
- ✓ جذب الاستثمارات الأجنبية حيث أن للمناطق الحرة آثار دعائية للنهضة الاقتصادية تدفع لجذب الاستثمارات داخل و خارج المناطق الحرة.

و يجدر بنا الإشارة إلى أن المناطق الحرة و على الرغم من أنها تسمح بتحقيق هذه الأهداف و التي تمثل فوائد بالنسبة للدول المقيمة لهذه المناطق ، تكتسب المناطق الحرة من خلالها أهميتها الاقتصادية و ما يؤكد هذا التقارير العالمية الذي أظهرت تطور المناطق الحرة عالميا منذ عام 1970 وحتى 2006 على النحو التالي:

-تزايد انتشار المناطق الحرة من 25 دولة عام 1970 إلى 120 دولة ، و ارتفع عدد المناطق من 80 منطقة إلى 5000 منطقة ، لم تكن هناك أية مناطق حرة خاصة و أصبح الآن 80% من المناطق الحرة تدار بواسطة القطاع الخاص ، ارتفع حجم تجارة المناطق الحرة من 10 مليار$ ، ارتفعت الوظائف التي وفرتها المناطق الحرة من مليون وظيفة عام 1970 إلى 41 مليون وظيفة في سنة 2006 ، حققت المناطق الحرة 600 مليار$ من عوائد التصدير ،

بلغت أعداد المناطق الحرة المخصصة للتصدير على مستوى العالم سنة 2006 نحو 3000 مقارنة بـ 176 منطقة في عام 1986.[1]

و رغم ذلك فالمناطق الحرة لا تخلو من السلبيات و التي تؤثر على الاقتصاد القومي ، و تتلخص أهم هذه السلبيات فيما يلي:

- ✓ قد تتحول بعض المناطق من التصدير إلى خارج الدولة إلى تهريب السلعة إلى داخل الدولة مما يضر بالإنتاج المحلي المماثل ، و يضيع بعض الموارد الجمركية و الضرائب على خزينة الدولة.
- ✓ وجود فرص لاستخدام هذه المناطق للتهريب دون مراعاة منشأ السلع ، و هو ما يضر بالإنتاج و الاقتصاد المحلي ، و تحول بعض هذه المناطق إلى مناطق استهلاكية و ليس إنتاجية.
- ✓ حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة من خلال جذب هذه الكوادر للعمل بالمصانع داخل هذه المناطق لارتفاع الأجور بها.
- ✓ صعوبة معالجة وضع السلع المنتجة داخل هذه المناطق عند قيام الدولة بالدخول في تكتل اقتصادي مع دول أخرى ، حيث يتم استبعاد هذه السلع من الإعفاءات المتبادلة بين دول التكتل.
- ✓ تركز الاستثمارات الأجنبية داخل هذه المناطق بسب المزايا التي تقدمها مما يحرم الاقتصاد القومي من تدفق بعض هذه الاستثمارات إلى داخله.
- ✓ إمكانية استخدام هذه المناطق كمعبر لتهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ، بسب وجود حرية تامة لخروج رؤوس الأموال و تحويلات الأرباح إلى الخارج في هذه المناطق.
- ✓ الربح الضائع للخزينة العمومية من المداخيل الجبائية.
- ✓ عدم استقرار المؤسسات الأجنبية المستثمرة بسبب المزايا و الحوافز المتوفرة في بلدان أحسن و في ظل منافسة قوية.

[1] لبعل فطيمة ، **المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية ،المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية2011/2010** ص102-103.

- ✓ اختلاف الأجور و الامتيازات بين العمال و من نفس الكفاءات و المهارات يؤدي إلى عدم استقرار العمال و كذا الاستغلال المنتشر داخل المناطق الحرة بسبب غياب قوانين العمل و النقابات مما يؤدي إلى لانعكاسات سلبية على العمالة.
- ✓ التأثير على البيئة والمحيط توضع كميات الحطام و النفايات و لا سيما النسيجية و الجلدية و الزجاجية و الآتية من مواد البناء حيز الاستهلاك بالتراب الجمركي الوطني و هذا ينجم عنه تلوث ، و يصبح التراب الوطني سلة للنفايات الناتجة عن مشاريع المنطقة الحرة.[1]

❖ ثانيا : مقومات إنشاء المناطق الحرة.

تمثل المقومات مجموعة العوامل التي تساعد و تسهيل عملية إنشاء المناطق الحرة و نجاحها و يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- المقومات الاقتصادية : و تشمل توفر اقتصاد كلي مستمر نسبيا و متحرر من التدخلات الحكومية و يمثل بمعدل نمو جيد و نظام مالي فعال يتوفر على إشراف و ضوابط عمل البنوك و الأسواق المالية و المؤسسات المالية الأخرى و الالتزام بنظم المراجعة و التدقيق وفقا للمعايير الدولية ، يمتلك مزايا نسبية و تنافسية في مجال الخدمات ، توفر الطاقة الرخيصة ، تطور درجة استيعاب المعلومات و التقنيات الحديثة كما تعكسها مؤشرات التعليم و التنافسية أسواق واسعة كبيرة و ذات قدرة شرائية ، أو ذات موقع استراتيجي يطل على أسواق كبرى و قريب من خطوط التجارة الدولية مما يسمح بخفض تكاليف النقل ، لأن الشركات الأجنبية عند الاستثمار بالمناطق الحرة تفضل هذه الأسواق.

وكذلك لابد من أن تمتلك الدولة الأموال الكافية لإنشاء البنية الأساسية الضرورية لقيام المنطقة الحرة و الإشهار لها إضافة لوجود رؤية و إستراتيجية مستقبلية بخصوص الأهداف الاقتصادية و المسار التنموي الذي تسلكه الدولة ، لأن هذه الرؤية تعد عاملا هاما في الحد من الآثار السلبية و الأزمات المفاجئة التي قد يواجهها الاقتصاد الوطني.

[1] منور أوسرير- **دراسة نظرية عن المناطق الحرة-** مرجع سابق، ص45.

2- المقومات البشرية : و تتمثل في توفر اليد العاملة الماهرة و الرخيصة ، فالشركات الأجنبية التي تعمل في المناطق الحرة تعتمد على عاملان متكاملان في تقويم العمل هما المهارة و البراعة و المرونة و هي سرعة التحرك و حرية الانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة إلى المشروعات المقامة في المنطقة الحرة.

لذلك لابد أن يكون للدولة المضيفة للمنطقة الحرة بدائل محلية لمواجهة هذا الانتقال أو توفير حوافز لا تسمح للعمال بمغادرة مناصبهم ، مما يجعل الشركات الأجنبية تلجأ لليد العاملة المنخرطة حديثا في سوق العمل.

3- المقومات التشريعية : تتمثل في توفير الأساس القانوني لإنشاء المناطق الحرة و إدارتها و المزايا و الحوافز التي توفرها للمستثمرين ، إضافة للثبات النسبي فيها ووضوحها ،كذلك توفر نظم قضائية مستقلة تحمي سلطة القانون ، أطر تشريعية و تنظيمية التي تمنع الاحتكار سواء في القطاع العام أو الخاص ، و تحد من الفساد الإداري و تعزز الانفتاح و المنافسة و إقامة نظام رقابي و تنظيمي يتسم بالعدالة و الشفافية و الفعالية.[1]

المطلب الثاني : معوقات إنشاء المناطق الحرة.

هناك العديد من العوامل تعيق نجاح و تطور المناطق الحرة و تؤثر عليها تأثير سلبي ، قد تكون متواجدة داخل الدولة المقيمة للمنطقة الحرة أو خارجها.

❖ أولا : المعوقات الداخلية.

وتشمل كل المعوقات الاقتصادية و المالية و القضائية ، الإدارية و المتعلقة باليد العاملة.

1- المعوقات الاقتصادية و المالية : يندرج ضمنها ما يلي:

- ✓ عدم وضوح أو استقرار سياسة و إستراتيجية الدول المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة ، الأمر الذي يؤدي بالمستثمرين لتوخي الحذر لتجنب أي إجراءات مفاجئة تتخذها الدولة فيما يتعلق بتلك المناطق.

[1] د أسعد حمود سلطان سعود –**مقومات انشاء و عوامل نجاح المناطق الحرة-** الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم و ادلرة المناطق الحرة ، السودان ، ص4-5.

- ✓ عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي (التضخم ، عجز الموازنة العامة ، سعر الصرف ، السياسات المالية).
- ✓ عدم توفر الصناعات الوسيطية في السوق المحلية المساعدة للمشروعات العامة في المناطق الحرة.
- ✓ عدم القدرة و الامتناع عن تقديم قروض للمشروعات العامة بالمناطق الحرة من طرف مؤسسات الدولة المضيفة أو ارتفاع سعر الفائدة عليها.
- ✓ تقصير الجهات القائمة على المنطقة الحرة في سياستها التسويقية و الترويجية في جذب الاستثمار ، يضاف إلى ذلك تقصير في توفير المعلومات المختلفة المتعلقة بالاستثمار في المنطقة بلغات متعددة و وسائل مختلفة.
- ✓ ارتفاع تكلفة تشغيل المشروعات العاملة في المناطق الحرة و وضع قيود أمام توسعاتها المستقبلية ما يجعل الاستثمار بها قصير الأجل ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي في حالة توسع مثال هذه الاستثمارات إلى مخاطر كبيرة قد تؤثر على اقتصاد الدولة المضيفة كما حدث بالأزمة الاقتصادية لدول شرق آسيا سنة 1997.
- ✓ الافتقار للبنية التحتية مثل الموانئ و الطرق مما يؤدي لصعوبة التواصل مع الداخل و الخارج ، عدم توفر مراكز بحثية كافية و تدني مستوى التأهيل العلمي و الفني ، الأمر الذي يؤدي لعدم قدرتها على المنافسة و التطور و يعزز إمكانية فشل المنطقة الحرة.

2- المعوقات التشريعية و القضائية : يندرج ضمنها مايلي :

- ✓ تعدد التشريعات المنضمة للاستثمار في المناطق الحرة و تضاربها ، الغموض و عدم وضوح الذي يشوب بعض نصوصها التعديل و التغير المستمر للقوانين المنظمة للاستثمار بالمناطق الحرة أو خارجها مما يجعل المستثمر في قلق دائم.
- ✓ قيود التشريع و هي الشروط التي تقيد عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة ، كشرط امتلاك شريك محلي لنسبة من المشروع ، أو ارتباط التحفيزات و التسهيلات ببعض الشروط التي تؤثر على قدرة المستثمر في التحكم في توجهات و نشاط مشروعه الاستثماري.

- ✓ صياغة التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة دون مراعاة الجوانب الاقتصادية المتعلقة بها ما يؤدي لنتائج سلبية على الاستثمار بهذه المناطق.
- ✓ السلوك الدولي القانوني مثل تأميم أو أي إجراء مشابه له ، الذي يؤثر على سيطرة و تحكم المستثمر بأمواله ، وعدم احترام الدولة للنصوص و المبادئ الدولية ذات العلاقة بحماية الاستثمار الأجنبي ، ما يجعل المستثمرين غير واثقين بها.
- ✓ آلية تسوية منازعات الاستثمارات ، مثل تطوير في الفصل في القضايا ، و التهاون في تنفيذ الأحكام ، تفضيل الجانب المحلي على الأجنبي.

3- المعوقات الإدارية: تشمل:

- ✓ تعدد الجهات المشرفة على الاستثمارات في الدولة و ازدواجية الاختصاصات فيما بينها و هو الأمر الذي يؤدي إلى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي تتعامل مع المستثمر و إلى تضارب في القرارات الصادرة عنها في بعض الأحيان ما يؤدي إلى إهدار وقت المستثمر و عدم التشجيع على الاستثمار بها.
- ✓ البيروقراطية الحكومية التي يتعرض لها المستثمر عند الترخيص لمشروعه أو في الإجراءات الأخرى ، ما يضيع وقت المستثمر و يؤثر على قدرة المنطقة على جلب الاستثمارات.
- ✓ الفساد الإداري إخلال العاملين بالمؤسسات الحكومية التي يتعامل معها المستثمر باعتبارات النزاهة والأمانة.
- ✓ المحسوبية و المجاملة في تعيين القيادات الإدارية في تلك المؤسسات دون مراعاة عامل الكفاءة و الخبرة و التخصص يسبب معوقات منفرة للمستثمرين بسبب القرارات غير العملية للقيادات غير كفؤة.
- ✓ عدم عمل أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على المنطقة بروح الفريق الواحد و عدم الانسجام و التفاهم بينهم ما ينعكس على مستوى الخدمات المقدمة للمستثمر.

4- المعوقات المتعلقة باليد العاملة : و تتمثل في:

- ✓ التأثيرات السلبية لممارسة بعض النقابات العمالية (الإضرابات و المطالب المبالغ فيها) التي تشغل المستثمر عن تطوير الإنتاج و عملياته.
- ✓ عدم توفر يد عاملة رخيصة و ماهرة كافية بالدول المضيفة.
- ✓ تفضيل العمل في المؤسسات الحكومية للامتيازات المالية و الوظيفة على العمل بالمناطق الحرة.

ولا ننسى أن غياب كل من الاستقرار السياسي و الأمني يؤثران بشكل رئيسي على قيام المناطق الحرة.

❖ **ثانيا : المعوقات الخارجية.**

وهي المعوقات التي تكون خارج نطاق الدولة المضيفة و أهمها:

- ✓ التأثيرات التي يمكن أن تترتب على التطورات الاقتصادية العالمية ، كإنشاء منظمة التجارة الدولية و ما يترتب في بعض قواعدها من أثر على المناطق الحرة.
- ✓ التكتلات الاقتصادية و انعكاسات تعاملات بعض دولها على السلع التي يتم إنتاجها في المناطق الحرة التي تستضيفها بعض الدول ، فالمناطق الحرة المقامة بدول المنتمية لتكتلات اقتصادية تعاني من عدم اعتراف الدول الأعضاء الأخرى في نفس التكتلات بمنتجات المناطق الحرة للدولة المضيفة كبلد منشأ.
- ✓ دعم بعض الدول لصناعات معينة يؤثر على الصناعات المماثلة بالمناطق الحرة لغياب المنافسة العادلة.
- ✓ ندرة المواد الأولية التي تدخل في تصنيع منتجات معينة أو التقلب المستمر و غير متوقع في أسعارها في الأسواق العالمية كارتفاع أسعار النفط.
- ✓ وجود حالة الكساد العالمي الذي يتسبب في خسائر للمشروعات العاملة في المناطق الحرة.
- ✓ الأوضاع السياسية و الإقليمية و النزاعات المسلحة التي ترفع من مستوى المخاطر التي قد تتعارض لها الاستثمارات ، و تسبب في رفع تكلفة التأمين عليها.
- ✓ المقاطعات السياسية و الاقتصادية كمقاطعة الدول العربية للمنتجات الإسرائيلية و منتجات الشركات المتعاملة معها.

- ✓ تقارب المناطق الحرة في الدول المختلفة متقاربة جغرافيا ، ما يؤثر على حجم الاستثمارات التي يتم جذبها لتلك المناطق خاصة في ظل تشابه مناخ الاستثمار و الحوافز و التسهيلات والضمانات المقدمة في هذه المناطق.[1]

[1] لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية ،المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية2011/2010** ص106-109.

الخلاصة :

من الدراسة السابقة للمناطق الحرة يمكننا أن نلخص النقاط التالية:

- إن فكرة المناطق الحرة عرفت قديما و تطورت مع تطور التجارة و النشاط الاقتصادي.
- المنطقة الحرة لا تعرف تعريفا واحدا موحدا و إنما توجد مجموعة من القواعد المتعارف عليها دوليا لما يمكن أن يسمى بالمنطقة الحرة
- المناطق الحرة تتطلب وضعية قانونية خاصة ، بالإضافة إلى ذلك فهي تقوم تحت ظروف و شروط معينة كالنظام الجبائي المرن ، إطار قانوني خاص...الخ، هذه العوامل تساعد بشكل خاص المناطق الصناعية ، التجارية و الخدمية.
- تعرف المناطق الحرة مفاهيم متشابهة إلا أنها تختلف عنها في نقاط جوهرية تجعل التمييز بينها واضح.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حاليا من القضايا الجوهرية و الهامة المستخدمة في مسيرة التنمية الاقتصادية و صانع التقدم من خلال خلق الثروة و دفع الاقتصاد إلى الأمام في كثير من الدول ،كما يمكن من خلاله الحصول على القدرات العلمية و التكنولوجية المعاصرة و كيفية توظيفها محليا.

حيث شهدت العشرية الأخيرة من القرن الماضي تزايد حدة المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية للحصول على المزايا المرتقبة ، لذا فان حكومات الدول المضيفة سوف تجد صعوبات متزايدة لدى تقديمها حوافز أقل جاذبية من تلك الدول المنافسة ، و من ناحية أخرى فان الإفراط و المغالاة في تقديم الحوافز قد يؤدي إلى مزيد من الأعباء على الدول المضيفة ، و بالتالي فقد أصبحت مسألة تقديم حوافز الاستثمار موضع خلاف سواء بين الدول و الحكومات أو على مستوى رجال الفكر و الاقتصاد ، حيث تختلف وجهات نظرهم و تباين فيما يتعلق بتلك القضية ما بين مؤيد و معارض .

و حتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة الاقتصادية ، يجدر بنا إلقاء الضوء على أهم الجوانب التي تدخل في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر ، و هذا من خلال تناول مختلف تعاريفه و تبيان خصائصه المميزة له ، مرورا على أهم أشكاله القديمة و الحديثة ، لنصل في الأخير لنتحدث عن الأسباب الكاملة وراء القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول : عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل ، و هو بمثابة ظاهرة معقدة الجوانب ، اذ يظهر ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الاقتصاديين و المدارس الاقتصادية و المنظمات العالمية في تحديد تعريف شامل و كامل هذه الظاهرة ، وهذا راجع إلى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية و القانونية ، و كذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته.

لذلك سوف نحاول عرض مجموعة من التعاريف حسب التصنيف التالي:

❖ **أولا : حسب المؤلفين الاقتصاديين:**

1-تعريف J.Dunning **:** يعتبر J.Dunning أحد المهتمين بظاهرة الاستثمار الدولي ، و قد عرف الاستثمار الأجنبي على أنه يعني عادة صفقة كاملة تتضمن تنظيم إنشاء المشروعات ، و توريد التكنولوجيا و الخبرات التنظيمية و الإدارية و تأهيل الكوادر. [1]

كما يؤكد J.Dunning أن الخاصية الفردية في حركة رأس المال الدولي الخاص تتركز في أنه غالبا ما يكون مالكا للخبرات و المعارف التي لا يمكن تجتاز الحدود الوطنية بطريقة أخرى.

2- تعريف R.Bertrand **:** أنه نموذجيا الاستثمار المباشر الأجنبي يعني مساهمة رأس مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذه الأخيرة ، استرجاع مؤسسة أجنبية ، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب ... و بأرفع مستوى ، الاستثمار المباشر الأجنبي هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ، و رؤوس أموال من دولة إلى أخرى و خاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة. [2]

[1] ا.ميرونوف- **الأطروحة الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات-** ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1986ص92.

[2] R.Bertrand -**economie financière international**- EDPUF , Paris 1997,p91.

3- تعريف أبو قحف عبد السلام : يعرف أبو قحف عبد السلام الاستثمار الأجنبي على أنه السماح للمستثمرين من خارج الدول بامتلاك أصول أفضل ثابتة و متغيرة ، يغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة ، أي تأسيس مؤسسات أو الدخول كشركاء لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة. [1]

❖ **ثانيا : حسب الهيئات و المنظمات الدولية.**

1-تعريف صندوق النقد الدولي (FMI) : بالنسبة لصندوق النقد الدولي ، يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر ، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر مباشر و المؤسسة ، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة . [2]

2-تعريف منظمة التعاون التنمية الاقتصادية (OCDE): لدى منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية تعريفان للاستثمار الأجنبي المباشر:

- ✓ هو القائم على تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات من أجل التأثير في تسيير المؤسسة بإنشاء توزيع المؤسسة ، فرع... ، و المساهمة في مؤسسة جديدة أو قديمة بإقراض طويل المدى (أكثر من 5 سنوات).
- ✓ كل شخص طبيعي ، كل مؤسسة عمومية أو خاصة ، كل حكومة ، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة ارتباط فيما بينها ، هو عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر، إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار الأجنبي ، و يعني أيضا فرعا ، أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد أخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي المباشر. [3]

---

[1] أبو قحف عبد السلام **-اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي-** مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، بيروت ، لبنان ، 2001 ، ص 481.

[2] Fond Monétaire International **-Manuel clé de la balance des paiments de FMI-** 4éme éd, DC, FMI Washington,1997,p66.

[3] فارس فضيل **-الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية-** حالة الجزائر ، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،1998،ص10.

3-تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCD): فقد عرفت هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية الاستثمار الأجنبي المباشر كونه ذلك الاستثمار الذي يفضي الى علاقة طويلة الأمد ، حيث يعكس منفعة و سيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي ، في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة ، غير التي ينتمي الى جنسيتها.

ثالثا: تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر:

من خلال التعاريف السابقة ، يكون بإمكاننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة ، و ذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى ، مع إمكانية تملك حق الإدارة و التحكم في كل عمليات المؤسسة ، إضافة إلى حق ملكية المؤسسة.[1]

❖ **رابعا : التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر.**

إن البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي يقودنا إلى التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر ، و من أجل إبراز الفرق الجوهري بينهما نقوم بتقديم تعريف للاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه الاستثمار في المحفظة (الاستثمار المحفظي) أو الاستثمار في الأوراق المالية ، و ذلك عن طريق شراء السندات الخاصة بأسهم الحصص أو سندات الدولة من الأسواق المالية ، لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الاستثماري ، كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا ما قورن مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

بعد أن تعرفنا على مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر و من قبل لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يمكننا التمييز بين هذين الأخيرين من خلال النقاط التالية:

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية ، أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي ، تسويقي إداري في الأجل الطويل ، و بغية التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند إنتاج الوحدات و تسويقها.

[1] UNCTAD,Forein Direct Investment and Development, UNCTAD/ITE/IT/10 ?Vol1 , Newyork,1999,p7.

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر في أن الاستثمارات غير المباشرة لا تمارس فيها الرقابة بصفة عامة دون التعرف على التفاصيل الدقيقة للمشروع كما هو الحال للاستثمارات المباشرة.

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التمويل الخارجي يشترك مع مصادر التمويل الأخرى في ملأ الفجوة الادخارية ، و فجوة الصرف الأجنبي ، إن للاستثمار الأجنبي المباشر خصائص أخرى تميزه عن غيره من التدفقات الرأسمالية ، و له أهداف خاصة به ، و هذا ما يجعله يتوقف عليها و يشكل بذلك عاملا حاسما في تعزيز النمو في الدول النامية.

من بين هذه الخصائص نذكر أهمها:

- ✓ يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مظاهر العلاقات الاقتصادية التي تحققها الدولة مع باقي الدول الأخرى ، على أساس هذه المعلومة ، أو الميزة ، تعمل الدولة على تسجيل هذه النشاطات في ميزان مدفوعاتها ، في قسمه الثالث المتمثل في حساب رأس المال و بالأخص في حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل نظرا للمدة الزمنية للاستثمار الأجنبي المباشر (يتجاوز السنة).

يعتبر استثمار الوطنيين (المقيمين) في الخارج ، أو تصفية الأجانب(غير المقيمين) لاستثمارهم في الدولة كتدفق رؤوس الأموال للخارج (Capital Outflow) ، ومن ثم يقيد مدينا لأنه يشكل مدفوعات للأجانب و حقوقا مالية للوطنيين الأجانب.

في حالة المعاكسة ، أي عندما يستثمر غير المقيمين في الدولة ، أو عندما يصفي الوطنيون استثمارهم في الخارج يكون تدفق رؤوس الأموال للداخل (Capital Inflow) و يقيد دائنا لتضمنه مقبوضات نقدية للمقيمين و حقوقا مالية للأجانب على الوطنيين.

أما الأرباح و عوائد الاستثمارات الأجنبية فتسجل في العمليات غير المنظورة للحساب الجاري كما يمكن أيضا إيجاد نشاط الاستثمارات المباشرة الأجنبية في ميزان الدائنية و الديونية الدولية سواء في الأصول طويلة الأجل (حقوق المقيمين اتجاه الأجانب)، أو في الخصوم طويلة الأجل (التزامات المقيمين اتجاه الأجانب).

- ✓ الاستثمار الأجنبي لا يتمثل في تدفق رأس المال فقط ، و لكنه عادة ما يكون مصحوبا بفنون إنتاجية و منتجات حديثة، و كذلك مهارات إدارية و تنظيمية و خبرات فنية تفتقر لها الدول النامية ، كما أن هذه الاستثمارات تسمح بمشاركة رأس المال المحلي و العمالة المحلية بدرجات مختلفة و ما ينجم عن ذلك من فوائد.
- ✓ تحقيق إرادات إضافية للبلدان النامية في صورة ضرائب على المشاريع الناجمة عن هذه الاستثمارات ، كما أنه لا يترتب عليها عبء ثابت على ميزان المدفوعات حيث لا يحصل المستثمر الأجنبي على أي دخل إلا عندما يدر الاستثمار ربحا و بالتالي فان السداد مرتبط بربحية المشروع.
- ✓ هذه الاستثمارات قد تكون مصدر للحصول على النقد الأجنبي ، وذلك عندما يرتكز نشاط المشروع في الإنتاج للتصدير حيث تتوافر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظرا لما يتاح له من الخبرة و المعرفة بهذه الأسواق .
- ✓ تفتح هذه الاستثمارات المجال أمام رأس المال الوطني و تشجعه على المشاركة في الإنتاج.
- ✓ تمثل الاستثمارات إضافة إلى الطاقة الإنتاجية في الدول المضيفة ، فضلا على أن جزءا من أرباح تلك الاستثمارات يعاد استثماره ، و تستخدم في توسيع الصناعة المحلية و تطويرها ، و من ثم تمثل إضافة التكوين الرأسمالي .[1]
- ✓ ان الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز الخبرات الوطنية و التي تشكو منها الدول النامية و هي ما تعرف بظاهرة استنزاف العقول البشرية .

يكون العبء على ميزان المدفوعات في حالة الاستثمار الأجنبي المباشرأقل من نظيره في حالة الاستثمار الأجنبي غير مباشر ، و ذلك لأن الأرباح في المراحل الأولى للتنمية تكون قليلة ، كما أن احتمال استعادة رأس المال من الدول المضيفة يكون أقل إذا ما قورن باستثمار الحافظة المالية .[2]

[1] منور أوسرير و عليان نذير **-حوافز الاستثمار الخاص المباشر-** مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 2005،ص ص97-98.

[2] محمد صقر و سمير شرف **-الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في تنمية الاقتصاديات النامية-** مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد28 ، العدد03 ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سوريا ،2006 ص158.

المبحث الثاني: حوافز الاستثمار في المناطق الحرة.

المطلب الأول: المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم الحوافز.

❖ أولا: أنواع الحوافز المقدمة من الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن تصنيف الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الاستثمار المباشر إلى مايلي:

1- حوافز تمويلية: و هي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، و قد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة ، و في هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية و شرق آسيا و الشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول لتقديم حوافز تتضمن مايلي:

- ✓ تقديم تسهيلات للحصول على القروض البنكية من البنوك الوطنية ، و تخفيض معدلات الفائدة عليها.
- ✓ تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث و الدراسات اللازمة لإقامة المشاريع و التوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة.

2-حوافز جبائية: يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي ،و هناك عدة بنود تنضوي تحت هذا النوع من الإعفاءات الضريبية و الاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام و المدخلات الوسيطية و السلع الرأسمالية ، و إعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات ، و كذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية و ضرائب التصدير لمدة قد تصل إلى 15 عاما ما بعد مرحلة تشغيل المشروع.

3-الحوافز غير المباشرة: تقوم العديد من حكومات الدول المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة كتزويدها بالأراضي و البنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية ، و ربما تقوم

تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية امتيازا فيما يتعلق بمركزها في السوق ، كما قد تكون في صورة الحماية من منافسات الواردات.

كما تلجأ بعض حكومات الدول المضيفة الى تخفيض الرسوم أو الإعفاء منها نهائيا و الخاصة باستخدام المرافق العامة كالمياه و الكهرباء... ، و تخفيض قيمة الإيجارات للعقارات و الأراضي الخاصة بمختلف المشاريع الاستثمارية الأجنبية ، بالإضافة إلى إعفائها في بعض الأحيان من تطبيق قوانين العمل السائدة و المعمول بها في المشروعات الوطنية. [1]

❖ ثانيا: الوضع الراهن لاستخدام حوافز الاستثمار.

منذ فترة طويلة و حتى الآن ثارت مناقشات حول مسألة م إذا كانت حوافز الاستثمار خاصة الحوافز الضريبية ، تعتبر أداة فعالة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من عدمه ، حيث تشير الدراسات الى أن أغلب قرارات الاستثمار لا تأثر بالحوافز الضريبية ،و في حين أن دولا مثل إندونيسيا و كوريا الجنوبية قد ألغت أو أخفضت الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمرين الأجانب فان دولا أخرى مثل الصين و الهند و تايلندا قد أدخلت جديدة من الحوافز الضريبية ، كما تشير دراسات أخرى إلى الحوافز و المزايا الاستثمارية تحتل مكانة متأخرة في سلم أولويات المستثمر الأجنبي عند اتخاذ قرار الاستثمار في الدولة المضيفة.[2]

هناك عدد من الدول لها مخاوف نتيجة التزايد المستمر و المنافسة الحادة لتقديم حوافز الاستثمار ، و ذلك الوضع ممكن أن يؤدي الى تشويه الأنماط الاستثمارية لصالح الدول ذات القدرات المالية الكبيرة ، و في نفس الوقت فان اتفاقيات الاستثمار الثنائية و الإقليمية تظهر عدم رغبة بعض الحكومات للتوسع في إقرار نظام لحوافز الاستثمار ، و توصلت تلك الحكومات من خلال جهد جماعي إلى الحد من استخدام حوافز الاستثمار و ذلك بتضمين مواد معينة في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة عن الدعم والإجراءات التعويضية. كما أنه من خلال المناقشات والمفاوضات الخاصة بإعداد اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف والتي تجري الإعداد لها في إطار منظمة التعاون

[1] عبد السلام أبو قحف **-اقتصاديات الاستثمار الدولي-** الطبعة الثانية ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية، 1991 ص 22 -24.

[2] هالة صقر **-حول مناخ موافق للاستثمار الأجنبي المباشر-** منتدى الحوار الاقتصادي ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أفريل 1998.

الاقتصادي والتنمية أبدى بعض الخبراء تشككهم حول مدى فعالية – الحوافر الضريبية – حيث المنظمات الدولية وأعضاء OCDE المغالاة في منح الإعفاءات و الحوافر الضريبية. [1]

يمكن تجميع الحجج التي تساق حول حوافز الاستثمار الأجنبي بشكل عام في أربعة اعتبارات :

1-الاعتبارات التوزيعية: إن حوافز الاستثمار تعمل على نقل جزء من قيمة المزايا المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المضيفة إلى الشركات متعددة الجنسيات ، فكلما زادت درجة المنافسة بين الدول المضيفة لتقديم المزيد من الحوافز كلما زادت نسبة المزايا والمكاسب التي يتم تحويلها إلى الشركات متعددة الجنسيات ، وعندما يكون هناك رصيد محدد من الاستثمار الأجنبي المباشر والمتاح في إقليم ذي حساسية عالية لحجم الحوافز المقدمة ، فإن الدول المضيفة في ذلك الإقليم تجد نفسها تقدم الحوافز المختلفة لجذب أكبر حجم من تلك الاستثمارات ، ولكن تلك الحوافز قد تعمل ببساطة على إبطال مفعول الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى ، وذلك دون زيادة فعلية في حجم الاستثمارات الأجنبية التي تحصل عليها ، ومثل تلك الحوافز لا تعني شيئا أكثر من تحويل جزء من الإيرادات من الدول المضيفة إلى الشركات الأجنبية المستثمرة .

2-الاعتبارات المعرفية: إن الآراء والبراهين التي تشير إلى أهمية وضرورة الحوافز ، تعتمد بشكل كبير على افتراض مؤداه أن الحكومات المضيفة لديها المعرفة ومعلومات تفصيلية عن حجم وقيمة الوفورات الخارجية الموجبة والمتعلقة بكل مشروع من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ، بينما في الواقع العملي فإن عملية حساب تلك التأثيرات بدقة تعد من قبل المهمات المستحيلة حتى و لو بمساعدة خبراء على درجة عالية من الممارسات في الميدان ، و يمكن تشبيه الدخول في العروض التنافسية للفوز بمشروع استثمار أجنبي مباشر بإرسال بعض المسؤولين الحكوميين لحضور مزاد لتقديم عرض للحصول على بند تتسم قيمته الفعلية بدرجة غموض شديدة بالنسبة لتلك الدولة ، ز من ثم يمكن القول بشكل كبير عام أن الدولة المضيفة الفائزة هي الدولة ذات التقييم التفاؤلي المغالى فيه لتقديم المشروع بالنسبة للدولة ، و تلك المنافسة الشديدة من الممكن أن تؤدي إلى المغالاة في تقديم الحوافز و تلك الحالة يطلق عليها لعنة الفائز Zinner Curse ، فعلى سبيل المثال قد تقدم الدولة حوافز قدرها 200 مليون

[1] أمينة زكي شبانة **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ضل آليات السوق-** الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الاحصاء و التشريع ، القاهرة 1994 ، ص3.

دولار للحصول على مشروع استثمار أجنبي مباشر بينما هذا المشروع يحقق منافع إجمالية قدرها 150 مليون دولار، ففي هذه الحالة فإن الدولة تخسر ما قيمته 50 مليون دولار من جراء هذا الاستثمار.

3-اعتبارات الاقتصاد السياسي: إن نقص المعرفة و المعلومات ليست هي السبب الوحيد الذي يجعل حكومة ما تقدم حجما من الحوافز يفوق المكاسب المتحققة نتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر قد تمارس ضغوطا على حكوماتها لمنح المزيد من المزايا و التسهيلات لتلك المشاريع ، و بتفصيل أكبر فإن المزايا المحققة من مشروع استثمار أجنبي معين من المرجح أن تستحوذ عليها - مجموعة من مصالح - معينة داخل الدولة المضيفة بل أن تلك المجموعات قد تعتبر تلك المزايا حكرا خاصا عليها ، و من ناحية أخرى فإن الأعباء المترتبة على حوافز الاستثمار من المرجح أن تنتشر بدرجة أكبر و بشكل متساوي على كافة فئات المجتمع أي يتحمل جميع أفراد المجتمع تلك الأعباء بالتساوي.

و لا شك أن الآثار المختلفة لكل المزايا و الأعباء على فئات المجتمع المختلفة في الدولة المضيفة تفتح الباب على مصراعية لممارسة التأثير السياسي لمجموعات المصالح الخاصة و الضغط على الحكومة لإقرار و تقديم حوافز الاستثمار بدرجة مبالغ فيها ، حيث أن تلك الأنواع من المشاريع تحقق لهم المزيد من المكاسب بينما تحمل نتائجها بقية فئات المجتمع.

4-إحداث المزيد من التشوهات :لقد افترضت بعض المناقشات و الآراء أن قيام الدولة المضيفة بتقديم حوافز قدرها مليون دولار سوف يترتب عليها أعباء قيمتها نفس المبلغ ، و يعتبر هذا نوع من التفاؤل المبالغ فيه بشكل كبير و التقديرات غير الواقعية ، حيث أن الحوافز التمويلية غاليا ما يتم تمويلها من الضرائب و هذا ما يؤدي إلى عدم فعاليتها ، كما أن الحوافز المالية ليست جيدة ، علاوة على كونها تمثل تضحية لا مبرر لها من جانب الخزينة العامة ، أما بالنسبة للحوافز غير المباشرة من الممكن أن تكون أكثر سواء فمثلا إن منح الشركة الأجنبية وضع احتكاري يتيح لحكومة لدولة المضيفة أن تتهرب من نفقات الموازنة المباشرة ، و يتم نقل تكلفة الحوافز إلى المستهلكين في صورة زيادة في الأسعار. و لعل الدول النامية بصفة خاصة و نظرا للأوضاع الخاصة بكل الموازنة وميزان المدفوعات تشعر بأنها مجبرة على استخدام الحوافز ذات درجات تشويه مرتفعة مثل حقوق الاحتكار والضمانات ضد الاستيراد و التي تمنح لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر ، بينما في المقابل فإن الدولة المتقدمة حيث تتمتع بقدرات مالية أكبر تستطيع أن تقدم منح تمويلية مباشرة و التي تتميز بتأثيرات تشويهية أقل ، و هذه الأوضاع غير متماثلة تضع الدول النامية في وضع سيئ جدا عند تنافسها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بعد تناولنا للأنواع المختلفة لحوافز الاستثمار ، و كذا استعراض الوضع الحالي لاستخدام حوافز الاستثمار فإنه يجب التأكيد على مايلي:

- ✓ إن البيئة المواتية و إطارها المؤسسي هي أهم المقومات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، أما الحوافز و الإعفاءات فما هي إلا عوامل ثانوية في هذا المجال.
- ✓ إن الإفراط و المغالاة في تقديم حوافز الاستثمار قد يؤدي إلى المزيد من الأعباء على الدول النامية المضيفة ، و في ضوء عدم توافر المعلومات الضرورية عن المشاريع الاستثمارية المختلفة التي تعرضها الشركات الأجنبية ، و عدم القدرة على احتساب المزايا و الأعباء المترتبة على تلك الاستثمارات بدقة كافية ، فإن الوضع قد يؤدي إلى خسائر مؤكدة لتلك الدول ، حيث أن الدول النامية المضيفة قد تقدم حوافز تفوق قيمتها ما تحققها من مكاسب من جراء هذه الاستثمارات.
- ✓ أما فيما يتعلق باتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف MAI و الخاصة بموافقة دول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي OCDE على بند يتضمن الحد من استخدام حوافز الاستثمار ، فيجب على الدول النامية و من بينها الجزائر أن تعمل سويا على استثناء الدول النامية من هذا البند و لو لفترة انتقالية معقولة.
- ✓ يجب على حكومات الدول المضيفة عند إقرارها للساسة الخاصة بحوافز الاستثمار أن تنتبه إلى مسألة هامة و خطيرة و هي أن هناك احتمالات قوية لقيام جماعات ضغط معينة بمحاولة الضغط و التأثير على حكوماتها في اتجاه إقرار المزيد من حوافز الاستثمار و التي تفوق دوما المزايا المترتبة على مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ إن الجزائر كغيرها من الدول التي تمر بمرحلة انتقال تسعى إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال الإجراءات التشريعية و الإدارية و الجبائية ، عليها صياغة نظام للحوافز و الإعفاءات و الامتيازات التي تمنح للشركات متعددة الجنسيات يمتاز بالكفاءة و الفعالية و ذلك بمراعاة خصوصية الاقتصاد الوطني ، و يقصد بالخصوصية مشاكله و أولوياته بحيث يتم التمييز عند منح الحوافز بين الشركات وفقا لمساهمتها في التخفيف من حدة المشاكل ووفقا لأولويات الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: الاعتبارات المتعلقة تجاه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي تمر بمرحلة انتقال.

إذا كان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو هدف الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية ، فإنه يجب دراسة هذا الموضوع من جميع جوانبه سواء لتوفير البيئة المواتية له ، أو لتعظيم الأضرار و الأعباء الناجمة عنه بقدر الإمكان ، كما يجب ذكر بعض الاعتبارات الهامة التي يجب أخذها في الحسبان عند توافر الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول و من بينها الجزائر بصورة أكبر مما عليه الآن و من هذه الاعتبارات مايلي:

1-نوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة: إذا كان رأس المال الأجنبي حر في التحرك بيم شتى أنحاء العالم بصورة مطلقة ، حيث يمكنه اختيار المناطق التي يتوطن فيها حسب اعتبارات اقتصادية و سياسية ، إلا أنه يجب على الدول المضيفة اختيار أنسب الاستثمارات انطلاقا من حقائق واقعية ، حتى يمكن الحصول على أكبر المنافع ، أو تحمل أقل التكاليف ، كما أن بعض القطاعات الاقتصادية ذات الصبغة الحساسة لا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر الدخول إليها و الاستثمار فيها كصناعات الدفاع الوطني و قطاعات الأمن الوطني ، و الصناعات التي تتمتع بدرجة كبيرة من الحماية من قبل الدولة المضيفة نظرا لأنها من الصناعات الإستراتيجية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني.

2-ترشيد حوافز الاستثمار خدمة للاقتصاد الوطني: من الأهمية بمكان تحديد الأنشطة الاستثمارية التي سوف تحصل على حوافز ، حيث يجب ربط الحوافز بنوعية الاستثمارات التي ينبغي تشجيعها كالتصدير مثلا أو استخدام العمالة الوطنية.

3-طبيعة العلاقة بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة: قبل التطرق إلى العلاقة بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة نشير إلى ضرورة عدم الإسراف في منح التسهيلات المختلفة ، و العمل على الاستفادة أكثر من هذه الاستثمارات من خلال تحديد علاقة تعمل على تدفق و انسياب التكنولوجيا و الخبرات العلمية و العمل على توظيف أكبر للعمالة لوطنية مع العمل على تدريبها و تأهيلها ، يبرز دور الدول عند تحليل العلاقة بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة في الرقابة القوية على أنشطة المستثمرين الأجانب بسبب قوتهم

الاحتكارية في السوق المحلي ، و بعض أسباب الضغط التي يمكن أن يمارسوها على الدولة المضيفة في اتخاذ القرارات الخاصة بالاحتكار و الإغراق و غيرها.

4-استقرار البيئة المواتية للاستثمار إن من أهم المقومات التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي هي البيئة المواتية و إطارها المؤسسي ، لذا يجب دائما الحفاظ على الاستقرار بمجالاته السياسية و الاقتصادية و التشريعية ، حتى تكون هناك حكومة قادرة على التفاوض مع المستثمر الأجنبي من موقع قوة.

5-مدى قدرة الدولة المضيفة على التفاوض إن استقرار الدولة يجعلها قادرة على التفاوض بشكل يحقق لها أقصى المنافع ، لذا يجب على الدولة القيام بتفاوض ناجح و بناء بمهارات تفاوضية عالية ، و من خلال مجموعة تفاوض متنوعة من الخبرات و المهارات التي تشمل القانون الدولي ، الاقتصاد الدولي.

6-المنافع و التكاليف الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر: لا يجب إغفال الناحية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر بل يجب الأخذ في الاعتبار ما يضيفه هذا الاستثمار للمجتمع ككل.[1]

8-ترويج الاستثمار في الدولة المضيفة: من الأهمية بمكان الترويج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة ، و لكن لا ينبغي الإسراف في بذل جهود باهظة التكاليف لترويج الاستثمار مثل إرسال بغثات إلى الخارج أو نشر إعلانات على النطاق الدولي.

لقد سعت العديد من الدول إلى إنشاء وكالة لترويج الاستثمار تعمل على مساعدة المستثمرين و ذلك عن طريق تقديم المعلومات و الإرشادات اللازمة.

8-خلق طبقة من المنظمين و رجال الأعمال بالدولة المضيفة: إن قيام الاستثمارات الأجنبية في الدولة المضيفة من شأنه أن يؤدي إلى ظهور طبقة هامة من المنظمين و رجال الأعمال يساهمون في التنمية الوطنية.[2]

[1] محمد الفضيل -**حول مناخ موافق للاستثمار الأجنبي المباشر**- الأهرام الاقتصادي ، العدد 1480 ، ماي 1997 ، ص8.

[2] ابراهيم حسن العيسوي -**مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مساهمتها في التنمية**- مؤتمر التنمية و العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة 1992 ص17.

المطلب الثالث: الأعباء و المزايا المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.

هناك جملة من الأعباء يمكن تحملها إذا لم يكن لحكومة الدولة المضيفة قدرة على التفاوض و التحكم في توجيه هذه الاستثمارات بما يخدم مصالحها الوطنية و ليس خدمة فئة محدودة من المجتمع ، كما تحقق الاستثمارات الأجنبية إذا ما أحسن استغلالها جملة من المنافع و المكاسب.

❖ **أولا: الأعباء المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.**

1-الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات: يشير الناقدون و المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن الآثار المباشرة لتلك الاستثمارات على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة قد تكون إيجابية ، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية) ، كما تكمن الدولة المضيفة من إمكانيات لغزو أسواق التصدير و بالتالي زيادة حصيلة صادراتها ، إلا أن تلك الآثار قد تكون سلبية على ميزان المدفوعات في المديين المتوسط و الطويل نظرا لعدد من الأسباب:

- ✓ زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطية و الخدمات.
- ✓ هناك المزيد من الضغوط على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة ، و ذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات و الواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة خاصة في حالة التكامل الرأسمالي مع فروعها.
- ✓ هناك بعض الممارسات من الشركات المستثمرة للحد من فروعها في دولة معينة أو في كل الدول ، حيث كثيرا ما يخطر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية ، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير لأسواق معينة وفقا لما يسمى - الشروط التقليدية .

2-الآثار المحتملة على هيكل السوق المحلي: تتمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدولة المضيفة ، و ذلك راجع اما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق أو تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدولة المضيفة التي تكفل لها القيادة السعرية.

لذا من الآثار السلبية التأثير على السوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها ، الأمر الذي يستوجب على الدولة المضيفة وضع سياسة لبعض الصناعات الناشئة من خلال وضع إطار تشريعي و تنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات.[1]

3-الآثار المحتملة على السياسة الاقتصادية و مفهوم السياسة و الاستقلال : يثير المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة وكذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، و كذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط أيضا ، و من ثم فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الانتفاض من الاستقلال السياسي للدولة المضيفة و لكن بدرجات متفاوتة ، كما أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات ، حيث تضم طبقة المنتفعين مجموعة من التجار و الموردين و الوكلاء و السماسرة و غيرهم و يشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات و لو على حساب المصلحة الوطنية.

- **ثانيا : المزايا و المكاسب المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية :** يشير المؤيدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أنها تحقق العديد من المزايا و المكاسب للدول المضيفة تتمثل أساسا في نقل التكنولوجيا و خلق مناصب الشغل و توفير السلع في السوق الوطنية و العمل على رفع القدرة الشرائية للمواطن.

1-الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا : لعل من أهم الأسباب التي تغير نظرة العديد من الدول النامية - وخاصة التي تمر بمرحلة انتقال - تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر ، هو اعتقاد تلك الدول بأن ذلك النوع من الاستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلك الدول ، و التكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات و القدرات التنظيمية و الإدارية و التسويقية ، و عملية نقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا و اتفاقيات منح التراخيص و عقود المساعدة الفنية ، و هناك بعض الدراسات تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة في نقل التكنولوجيا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

[1] محمد فتحي صقر **-الأنماط السلوكية للشركات المتعددة الجنسية و تأثيرها على مستوى التشغيل-** كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، 1989، ص7.

إن سرعة نقل التكنولوجيا التي يتم تقلها إلى الدول المضيفة قد تعتمد على عدد من العوامل منها نمط الاستثمار (أجنبي تماما ، مشترك) و كذا القدرة الاستيعابية للعمالة الوطنية ، هذا بالإضافة إلى العلاقة بين التكنولوجيا المستوردة و الربحية و مدى ملائمة المنتجات في شكاها النهائي للسوق.

2-الاستثمار الأجنبي المباشر و تحسين كفاءة استخدام موارد الدولة المضيفة : لقد أدى التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية المستثمرة في الدول المضيفة الى زيادة الكفاءة لدى الشركات المحلية عن طريق منح تراخيص و المساعدات الفنية ، و من الممكن أن يأخذ التدفق التكنولوجي آثارا انتشارية و ذلك في حالة كون الشركات الأجنبية تحقق مزايا و فوائد للكيانات الاقتصادية المحلية تتجاوز ما كانت تستهدفه تلك الشركات و كمثال على الآثار الانتشارية هو قيام الشركة الأجنبية بإجراء عملية ترتيب و تصنيف الشركات المحلة التي تتعامل معها وفقا لقدراتها التكنولوجية و قد يكون التدفق التكنولوجي أفقيا أو رأسيا ، فالتدفق التكنولوجي الأفقي يحدث على سبيل المثال في حالة استحواذ الفرع التابع للشركة الأجنبية على تكنولوجيا جديدة و من ثم تقوم الشركات المنافسة بنقل تلك التكنولوجيا ، أما التدفق التكنولوجي الرأسي فانه يتحقق عندما يقوم الفرع التابع بنقل التكنولوجيا دون مقابل للشركات التي تمده بالمداخلات و الخدمات. و لعل الصفة المميزة للتدفقات التكنولوجية هي ما يطلق عليه الاقتصاديون - الوفورات الخارجية الموجبة - Positive ExternalitiS وهي عبارة عن المزايا التي تتحقق للدولة المضيفة و ينتج عنها آثار في تعظيم الكفاءة عن طريق البحوث و التطوير و التدريب الذي تستفيد منه العمالة الوطنية.

و الخلاصة أنه بالرغم من الصعوبات الخاصة بقياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على تعظيم الكفاءة ، فان الكتابات في هذا المجال توصلت إلى بعض النتائج الهامة نذكر منها.

- ✓ يوجد إجماع واسع على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر المنفذ الوحيد في عبور التكنولوجيا إلى الدول النامية.
- ✓ كثيرا ما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رفع القدرات الإنتاجية و التنافسية للشركات المحلية خاصة في قطاع التصنيع.
- ✓ هناك دلائل تشير إلى أن مقدار و نوع التكنولوجيا التي يتم نقلها تتأثر بالخصائص المختلفة لكل من الصناعة المستقبلة و الدولة المضيفة ، حيث أن مناخ المنافسة المتزايد يؤدي إلى مستويات أعلى من

الاستثمارات في رأس المال الثابت و التعليم ، كما أن البيئة ذات القيود الأقل التي تفرض على الشركات الأجنبية المستثمرة أو فروعها تؤدي الى زيادة التوسع في عمليات نقل التكنولوجيا.

3-الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي على العمالة : لقد تناولت بعض الدراسات البعد الوظيفي للاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي جاءت نتائجها متناقضة في كثير من الأحيان ، فمن الناحية يشير البعض الى قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يتيحها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الى داخل الدول المضيفة و الأهم من ذلك فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الروابط الخلفية و الأمامية مع الصناعات المحلية ورفع المستويات الإنتاجية في المجتمع و تغيير نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للادخار و الاستثمار، و من ناحية أخرى يتشكك البعض في القدرة الوظيفية للشركات الأجنبية بسبب تحيزها لصالح الصناعات التي تعتمد على أساليب تقنية كثيفة رأس المال ، و كذا اجتذابها لنوع معين من العمالة ، هذا فضلا عن إنتاجها إلى رفع مستويات الأجور مما يشجع على إحلال الآلات محل العمالة.

تجدر الإشارة إلى أن النتائج و الآثار على العمالة تعتمد على ممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة ، و كذا البيئة التنظيمية التي تعمل فيها و أيضا مستوى و مهارة قوة العمل في الدولة المضيفة.[1]

[1] Upali kumara **- investement , industrialization ans TNCs in selected Asian** - regional Développement Dialogue vol.14 ;N°41993 p17

الخلاصة :

إن الدول النامية تعمل جاهدة على تحرير سياستها الاقتصادية الوطنية ، من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية نتيجة لافتقارها للتكنولوجيا الحديثة ، و التقنيات العالية من خلال الدور الذي يمثله (الاستثمار الأجنبي) في التعجيل بالنمو و التحول الاقتصادي و نقل التكنولوجيا الحديثة عن طريق توفير مناخ استثماري مناسب ، وهذا بتقديم حوافز و إعفاءات و ضمانات للمستثمرين و توفير كل الظروف المساعدة و المرتبطة بإقامة المشروع الاستثماري و تسهيل الآليات التي يتعامل في إطارها المستثمر الأجنبي ، و تهيئة الأطر القانونية لسير و إنجاح هذا الاستثمار إذ يحدث هذا على المدى القصير و المتوسط ، أما على المدى البعيد يحدث تدفق عكسي لرؤوس الأموال من هذه البلدان التي تستقبل هذه الاستثمارات و بالتالي تؤثر على النمو.

الفصل الثالث

تمهيد :

طبقا لأحدث التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية ، فان السبب الأساسي لانتشار المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم هو إحداث أكبر عدد ممكن من فرص العمل من خلال جلب الاستثمار الأجنبي لأجل المساهمة في عملية التنمية ، و في غياب وجود إحصائيات مصنفة حسب الجنس على التكاليف و الأرباح ، و بالتالي فمن الصعب تقييم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، إلا أن هناك بعض المعلومات عن حجم الاستثمارات و كذا الصادرات و حجم فرص العمل في هده المناطق و تغطي فترة زمنية معينة.

المبحث الأول : تقييم لأداء المناطق الحرة.

اليوم يوجد حوالي 3500 منطقة حرة في العالم للتصدير وزعت في حوالي 130 بلدا أو إقليما و توظف حوالي 66 مليون شخص ، و للإشارة فإننا في هذا المبحث سنقوم بالحديث عن المناطق الحرة المختصة بالتصدير و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لها سواء على مستوى الصادرات ، دخل الفرد و فرص العمل التي وفرتها.

المطلب الأول: الصادرات ، الأجور ، العمل في المناطق الحرة.

إن فوائد وتكاليف هذه المناطق غالبا ما تكون مقسمة بين التأثير المباشر لهذه المناطق على العمل و الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية و كذا النتائج العامة على المدى الطويل على التنمية من ناحية أخرى ، إذن نتحدث عن نتائج ديناميكية لوجود المناطق الحرة.

❖ أولا : العمل و الأجور في المناطق الحرة.

وفقا للتقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية لسنة 2008 فإن المناطق الحرة للتصدير توظف حوالي 66 مليون شخص في العالم بحسب آخر إحصاء. فما بين عامي 2002-2006 عرفت العديد من البلدان قوة النمو في اليد العاملة في المناطق الحرة فنجد على سبيل المثال.

المغرب نمت فيها بنسبة 103% حيث تشغل ما مجموعه 145000 عامل ، السنيغال بالنسبة 103 % ، الفلبين 39 % ، سيريلانكا 56 % و الجدول أسفله يوضح بشكل أكثر مستويات فرص العمل في المناطق الحرة من سنة 2000 الى سنة 2006.[1]

[1] مريم فضال - **المناطق الحرة و دورها في التنمية** – مذكرة ماستر القانون العام المعمق ، شعبة الادارة و المالية العامة ، جامعة عبد المالك السعدي كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ، طنجة ، 2007 /2008 ، ص 73.

جدول رقم 01:

Emploi dans les ZFE dans certains pays sur la periode 2002-2006.

Pays	2002	2006	changement(%)
Bangladesh	121000	188394	56.0
Cameron	8000	4690	- 41.0
Chine(Macao)	131010	131010	0.0
Costa Rica	34000	36000	6.
République Dominicaine	170833	154781	-8.0
Gabon	791	791	0.00
Hait	10000	10000	0.0
Kenya	27148	38851	43.0
Madagascar	74000	115000	55.0
Malaisie	200000	369488	85
Maroc	71315	145000	103.0
Mexique	87607	65512	-25.0
Philippine	820960	128197	37.0
Sénégal	940	3049	263.0
Sn Lanka	111033	410851	270.0
Tunisie	239800	259842	8.0
V et Nam	107800	950000	788.0
Zimbabwe	22300	22000	0.0

Source : BIT (2002) , singa (2007).

جدول رقم 02:

Evolution de l' emploi des ZFE par région au cours de la période 2002 – 2006.

Région	2002	2006	changement (%)
Afrique du nord	440.515	643.152	46.0
Afrique subsaharienne	421 585	860 474	104.1
Océan indien	170 507	182 712	7.2
Moyen Orient	328 932	1 043 597	217.3
Asie	7 710543	14 741 147	91.2
Chine	30 000 000	40 000 000	33.3
Amérique centrale	4 490 757	5 252 216	16.9
Amérique du sud	299 355	459 825	53.6
Caraibes	215 833	546 513	153.6
Europe central et de l'Est	543 269	1 400 379	157.8
Pacifique	13 590	145 930	973.

Source :BIT (2002) ,singa (2007)

و يبين الجدول تطور النسبة المئوية للعمالة في المناطق الحرة على المستوى الإقليمي خلال الفترة نفسها ، و هناك 33 % من فرص العمل في المناطق الحرة بالصين ، حيث النسبة من 2.24 % من اليد العاملة الوطنية في عام 1995 [3.3 مليون عامل] إلى 13.37 % في عام 2005 [8.18 مليون عامل] و ساهمت بما[1]

معدله 49 % من معدل النمو الإجمالي . و أيضا نلاحظ زيادة كبيرة في فرص العمل في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تتواجد بها حوالي 90 منطقة حرة موزعة ما بين الكابون ، غانا ، كينيا ، مالي ، الموزمبيق ،

[1] مريم فضال ، -**المناطق الحرة و دورها في التنمية-** مرجع سابق ، ص74- 75.

نيجيريا ، زيمبابوي ، الجمهورية التشيكية و السلوفاكيا ... و أيضا نلاحظ زيادة كبيرة في نشاط المناطق الحرة في جنوب آسيا و وسط شرق أوروبا و كذا اتحاد روسيا.

و في كوستاريكا استخدمت هذه المناطق أكثر من 2.09 % من السكان القادرين على العمل ، أعلى مما كان عليه في معظم بلدان أمريكا اللاتينية باستثناء الجمهورية الدومينيكية 4.83 % و الهند وراس 2.16 % و المكسيك 3.41 % ، و في مدغشقر يوجد أكثر من 50 % من العمال في المناطق الحرة و في كوستاريكا نسبة العمال التي تشتغل في المناطق الحرة تتراوح أعمارهم ما بين 29 و 30 سنة و تشكل نسبة العاملات في هذه المناطق نسبة 71 % و في كوستاريكا 40 % من النساء و كذلك 70 % في سيريلانكا و قدر في سنة 2005 أن قطاع الملابس وفر حوالي 340000 منصب عمل ، 87 % منها هم من النساء و تشكل المرأة العاملة في الصين حوالي 40 % من القوى العاملة في الاقتصاد ، و في أباثام أحد أكبر المناطق الحرة في أندونيسيا 80 % من العمال هم من النساء حتى آخر إحصاء لسنة 2007 ، على عكس ما لوحظ في كثير من البلدان ، فإن حصة العمالة النسائية في الهند أقل بكثير من 50 % ، و تميل إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة ، و المناطق الحرة في الهند خلقت 1 % من فرص العمل و مع ذلك فإن الحكومة الهندية تعمل بنشاط على تنمية هذه المناطق منذ عام 2002 و تهتم بالأساس على الخدمات و كذلك إنتاج السلع و قانون المناطق المقاولات الخاصة لسنة 2005 الذي دخل حيز النفاذ في وائل عام 2006 سرعان ما أدى إلى العمل بيه في 181 منطقة حرة جديدة و سيجري العمل بيه في 200 منطقة حرة أخرى و نذكر هنا كما هة الحال في الهند و الصين. و لابد من الإشارة هنا بأن الأجور في ZFE هي نفسها أو أكثر من تلك المطبقة في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، و هذا الوضع يمكن تفسيره من جانب القوى العاملة الإنتاجية المسجلة في هذه المناطق لأجل جذب يد عاملة كفأه أو مؤهلة و الحد الأدنى للأجور محترمة ، و لن على مستوى المكافآت فإنها لا تمنح بشكل دائم ، و بصيغة أخرى فإن هذا الوضع يختلف من منطقة إلى أخرى في نفس الدولة و كذا ما بين القطاعات لنفس المنطقة.

وحقوق العمال كثيرا ما يستهان بها ، بحيث أن التعيين و الفصل من الخدمة ليست أمور منظمة دائما رسميا ، و العمال في المناطق الحرة يعانون من التمييز في الأجور و المعاملة على سبيل المثال في مدغشقر متوسط الراتب هو أقل من 8 % بالنسبة للوظائف التي تتطلب مهارات ضعيفة و قليلة و ترتفع إلى 20 % بالنسبة للوظائف الإشرافية في صفوف الرجال

وعلى الرغم من أن حقوق النساء و الحوامل و الأمهات تحترم ، فإن الممارسات التمييزية لا تزال قائمة من مثل رفض توظيف المرأة الحامل ، رفض منح إجازة الأمومة ، الفصل من الخدمة.

و في معظم المناطق الحرة ، فإن العمال المهاجرين يعتبرون أكثر عرضة للأخطار و التمييز من العمال المحليين مثلا ، ففي المناطق الحرة بموريس فإن 15000 وظيفة هي من نصيب عمال ينتمون إلى الصين و الهند و سيريلانكا ، و يرجع تمييز هؤلاء العمال عن العمال المحليين بسبب الحواجز اللغوية ، و القيود المفروضة من أصحاب العمل.

فعدد كبير من المهاجرين هم فقراء يهاجرون إلى المناطق الداخلية و كذا للمناطق الساحلية و يحدث في كثير من الأحيان أنه لا يوجد عقد رسمي يقدم للعمال المهاجرين،.ففي الأردن مثلا على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة فإن اليد العاملة الوطنية قليلة في المناطق الحرة ، و في سيريلانكا بعض الشركات في المناطق الحرة توقفت عن أنشطتها دون إخطار مسبق ودون دفع أي تعويض أو دفع المتأخرات أو دفع فوائد التأمين ، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع عدد الشكاوي بشأن عدم دفع أقساط معاش التقاعد

وفي بعض البلدان مثل الصين ، أندونيسيا ، مدغشقر ، العمال في المناطق الحرة يعملون بشكل عام لفترة طويلة و غالبا ما تنتهك التشريعات بالإضافة إلى استخدام المفرط للعمل الإضافي .

و منظمة العمل الدولية تعمل على تحسين الحماية الاجتماعية و ظروف العمل للمهاجرين و مكافحة التمييز من خلال تدابير مختلفة نذكر منها :

- إنشاء لجان عمل ثلاثية مكلفة بحل الصراعات واقتراح الحلول

- إنشاء آليات للرقابة على إجراءات التوظيف في وكالات القطاع الخاص لضمان أنها تعمل وفق نظام موحد للترخيص الشيء الذي يتطلب التعاون الدولي.

ومن ناحية أخرى نجد بعض الدول في المناطق الحرة تفضل العمالة الأجنبية كمثال على ذلك ناميبيا تستخدم في مناطقها الحرة اليد العاملة الآسيوية تمنحها أجور مرتفعة عن اليد العاملة المحلية .

إن تنمية الموارد البشرية يعد عنصرا أساسيا لتحسين الظروف الاجتماعية و العمل في المناطق الحرة . فتحسين الرأسمال البشري و نقل التكنولوجيا ورفع مستوى المهارات المهنية تساهم على المدى الطويل في تطوير الاقتصاد وتوفر للعمال كيفية تحسين حياتهم.[1]

❖ ثانيا :أداء الصادرات في المناطق الحرة.

في معظم البلدان التي أخذنا نماذج المناطق الحرة منها ، سواء من دول آسيا-إفريقيا ، أمريكا اللاتينية...مازالت المناطق الحرة لتصدير تساهم بجزء كبير في الصادرات الوطنية و يبين الجدول أسفله حصة الصادرات من المناطق الحرة في الصادرات المحلية ما بين عامي 2002-2006 في عدد من الدول.

و بالتالي فهذه المناطق تمثل أكثر من 80 % من الصادرات المحلية حتى عام 2006 ، و نلاحظ من خلال الجدول انه في عام 2006 قد ارتفعت حصة الصادرات في بعض البلدان وبالأخص في بنغلاديش و جزر المدلديف و سيريلانكا ، و إذا كنا ركزنا على السنوات الماضية و بالأخص على الفترة المذكورة أعلاه من المهم أن نلاحظ على مر تسع سنوات الماضية أن عدد من البلدان أعطت الاهتمام لتنمية الصادرات هذه المناطق حتى وصلت إلى المستويات المشار إليها في هذا الجدول :

جدول رقم 03:

Evolution de la part des exportation issues des ZFE dans certains économies (2002-2006)

pays	2002	2006	changement(%)
Bengladesh	60.0	75.6	26.0
Cameroun	32.0	33.0	3.0
Chine (Macao)	80.0	80.0	0.0
Colombie	9.3	40.0	330.0
Costa Rica	50.0	50.0	4.0
République Dominicaine	80.0	80.0	0.0
Gabon	80.0	80.0	0.0
Haiti	50.0	50.0	0.0
Kenya	80.0	86.9	9.0
Madagascar	38.0	80.0	111.0

[1] مريم فضال ، -**المناطق الحرة و دورها في التنمية-** مرجع سابق ، ص76-79.

Malaisie	83.0	83.0	0.0
Maldives	13.2	47.7	261.0
Maroc	61.0	61.0	0.0
Maurice	77.0	42.0	-45.0
Mexique	83.0	47.0	-43.0
Philippine	87.0	60.0	-31.0
Sénégal	80.0	n.d	n.d
Sri Lanka	33.0	38.0	15.0
Tunisie	80.0	52.0	-35.0
Viet Name	80.0	80.0	0.0
Zimbabwe	80.0	80.0	0.0

و هكذا في عام 1990 فإن الصادرات في كوستاريكا كانت تمثل نسبة 10 % فقط لتنتقل النسبة إلى 50 % في أوائل عام 2000 و 52 % سنة 2006 كما هو الحال في بنغلاديش قد ارتفعت النسبة من 23.1 % عام 1990 لترتفع سنة 2002 إلى 50 % لتصل النسبة إلى 95.6 %.

في حين نلاحظ أن عدد من البلدان قد سجلت أيضا انخفاضا في حصتها من الصادرات من المناطق الحرة للتصدير و نذكر هنا الفلبين ، المكسيك ، تونس كما هو موضح من خلال الجدول.

و الجدير بالذكر هنا أن تنويع الصادرات كان سمة هامة من سمات هذه المناطق و في الهند شهدت تطورا في نسبة صادراتها بالمناطق الحرة في 2002 بنسبة 5 % و تطورت بشكل كبير في مجال الأدوية ، السلع و الهندسة و الإلكترونيات و فيما يتعلق بكوستاريكا فإن هذا البلد قد استمر منذ الماضي في تنويع صادراته بالمناطق الحرة بالتركيز على خفض حصة صادراتها من الملابس و زيادة حصة الصناعات الأخرى بما في ذلك الأدوية ،الإلكترونيات.

وفي العديد من الدول فإن الصادرات في المناطق الحرة تهم بالخصوص قطاع النسيج ، الملابس والإلكترونيات ، ففي تونس سنة 2003 حوالي 76 % من اليد العاملة تشتغل في قطاع الملابس و سيريلانكا 66 % و 65 % في المناطق الحرة الماليزية ، و 35 % من العمال المكسيكيين اشتغلوا في القطاع الإلكتروني بهذه المناطق .

إن أغلبية الدراسات على المناطق الحرة للتصدير هي موجهة بالأساس على الصادرات التي هي أساس هذه المناطق ، و تمثل بالنسبة للدولة قيمة مضافة لأنها تعطي مرد ودية جد تنافسية على المستوى

العالمي ، و من فوائد هذه الصادرات أنها تمكن الدول المضيفة لها من مدا خيل العملة الصعبة و أيضا مدا خيل تمكن الدولة من استيراد التجهيزات ، الآلات وسائل الاستهلاك ، التي يمكن أن تكون أساسية لمواكبة التصنيع و المحافظة على مستوى المعيشة الجيد...بأخذ عين الاعتبار النسبة المهمة للمناطق الحرة في الصادرات يتبين أن هذه المناطق ستكون مصدرا مهما للعملات الصعبة .

نلاحظ من خلال الجدول أن صادرات المناطق الحرة توفر احتياطي جد مهم من العملة الصعبة تصل نسبتها إلى 17.7 % وهونج كونج بـ 10.4 % و تونس 8.9 %. [1]

المطلب الثاني: المساهمة بالقيمة المضافة المحلية و العملة الصعبة.

إذا كان لهذه المناطق أثر على الصادرات فإن لها كذلك أثر مهم على تكوين القيمة المضافة المحلية وتوفير العملة الصعبة ، إلا أن الأهمية تختلف من بلد إلى أخر ومن منطقة لأخرى و ذلك حسب درجة ارتباط هذه الأخيرة بالنشاطات المتواجدة بالبلدان المستقبلة .

❖ أولا: المساهمة بالقيمة المضافة المحلية.

إن حساب القيمة المضافة المحلية أو الحصة الصافية بالعملة الصعبة هي وثيقة الصلة بحساب القيمة الخام للصادرات ، حيث تمثل أحسن مؤشر للإسهام في ثراء البلاد ، و بذلك فان بعض البلدان المستقبلة تفرض حد أدنى من القيمة المضافة المحلية قبل أن تعطي موافقتها لأية مؤسسة ترغب في الإقامة بالمنطقة الحرة الصناعية للتصدير ، فمثلا منطقة كاندلا بالهند تقدر الحد الأدنى المطلوب بـ 30% .

إلا أن نسبة القيمة المضافة المحلية في أغلبية المناطق الحرة الصناعية للتصدير هي حوالي 25% أو أقل ،ماعدا تايوان تمثل حوالي 45% و بكوريا حوالي 51% وهي نسبة عالية جدا وهذا يعود لارتباط نشاطات المناطق الحرة بالنشاطات المتواجدة خارج المناطق كشراء المواد الأولية، السلع الوسيطية والخدمات، و كذلك حجم العمالة المحلية المتواجدة بهذه المناطق و بذلك تعرف مناطق أسيا تجربة ناجحة من حيث تحقيق القيمة المضافة المؤدية إلى الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية لهذه البلدان .

[1] مريم فضال ، -**المناطق الحرة و دورها في التنمية-** مرجع سابق ، ص80-82.

إنّ المعدلات العالية التي تحققها دول جنوب أسيا في مجال القيمة المضافة تبين أن ذلك يتوقف على التطور الحاصل في باقي الاقتصاد المحلي إذ كلما تقدم هذا الأخير في سلم التنمية الاقتصادية ، كلما كانت العلاقات التي يربطها مع الوحدات الإنتاجية الأجنبية الواقعة ضمن المناطق الحرة أمتن.

استمرار هذا التطور يصل إلى مرحلة تنتقل معها هذه المناطق الحرة من مفهوم جغرافي إلى مفهوم قانوني يخص كل الاقتصاد الوطني ، إذ تندمج هذه المناطق مع باقي الاقتصاد المحلي.

وعليه نقول أن مساهمة الاقتصاد الوطني من خلال القيمة المضافة تكون اضعف إذ لم يتم استغلال سوى ميزة واحدة و هي ضعف التكلفة الأجرية.

حيث تشكل الأجور المدفوعة للعمال التي تخصص إلى إنتاج وحدات تجري في مجالات خاصة أساس القيمة المضافة المحلية ، حيث تمثل حوالي 80%بالمكسيك و 75% بتونس .

إنّ تحويلات الأجور المدفوعة بالعملة الصعبة إلى خارج المنطقة أي البلد المستقبل ، تمثل عنصرا هاما جدا في تكوين القيمة المضافة المحلية خاصة في زيادة العملة الصعبة .

هناك عناصر أخرى تساهم في تحقيق القيمة المضافة المحلية تتمثل في التراكيب والمواد الأولية المشتراة محليا.

كذلك الرسوم المسدد من طرف هذه المؤسسات المتواجدة بالمناطق لسلطات الدولة.

و كذا الكراء للمباني و الأراضي و كذلك المقبلات – les contreparties– المالية للإقراض المنجز من طرف شركات الاقتصاد الوطني (كالنقل ، لوازم الماء ، الكهرباء ...الخ)

و قد عملت بعض البلدان المستقبلة على تطبيق تعريفة مشجعة لكل المنتوجات التي تغادر المنطقة باتجاه الإقليم الجمركي شريطة أن تشتري هذه المؤسسات المتواجدة بالمناطق المنتوجات المحلية ، و بذلك فان زيادة القيمة المضافة المحلية تخفض بشكل غير مباشر الحقوق الجمركية.

ومنه فان ارتفاع الميل للقيمة المضافة يكون مرفوق بتزايد النشاط الذي مؤشر حسن عن التطور النوعي المشجع خاصة إذا كان هذا التحسن يرجع إلى تعامل الشركات مع المتعاملين المحلين و كذا التشغيل ليد عاملة أكثر تأهيلا ، هذا سيكون مؤشرا لصناعة محلية ناجحة تستجيب لمتطلبات المنافسة الدولية.

و خير مثال لذلك دول جنوب آسيا خاصة كوريا الجنوبية حيث نستنتج أنه كلما كانت درجة تطور الاقتصاد المحلي عالية و وتيرته متسارعة كلما كانت الروابط التي تجمع بين المؤسسات المحلية و المؤسسات الأجنبية العاملة في نطاق هذه المناطق وثيقة و هو ما يعود بالنفع على مستوى القيمة المضافة المحلية المحققة داخل هذه المناطق.[1]

إنّ هذا المعدل يشكل أفضل مؤشر لنجاح سياسة ترقية الاستثمار الأجنبي عبر إنشاء مناطق صناعية حرة للتصدير ، فكلما كان معدل القيمة المضافة المحلية المحققة داخل هذه المنطقة مرتفعا كلما كان دخل البلد لها عاليا و العكس صحيح ، كما أن ارتفاع هذا المعدل يدل على إمكانية تحسين موقع الاقتصاد المحلي ضمن الاقتصاد العالمي عن طريق التقدم ضمن سلم التصنيع مرورا من صناعات تستعمل يد عاملة غير مؤهلة بأعداد هائلة إلى صناعات أكثر رأسمالية تتطلب مهارات وكفاءات هندسية متطورة .

و بذلك فان القيمة المضافة المحلية تعتبر كوسيلة ملائمة لأجل تعظيم الموارد بالعملة الصعبة وهذا متعلق بنوعية السلع والخدمات المقدمة من طرف المؤسسات المحلية و لنوعية النشاطات المتواجدة بهذه المناطق ، لكن لا ينبغي إغفال أن حصة القيمة المضافة المحلية لا تعطي في أغلب الأحيان أي دلالة نوعية عن مستوى التقدم التقني في الصناعة أو هيكله و درجة تعقيده ، و كذلك القدرة على تحقيق إعادة إنتاج مستقل و عن مستوى خضوع الصناعة للسيطرة المحلية .

❖ ثانيا: توفير العملة الصعبة

إنّ العجز الذي تعرفه موازين المدفوعات للبلدان النامية ، و مديونيتها الخارجية جعلت من الانشغالات الأولية لهذه البلدان الحصول على العملة الصعبة ، و بذلك ترجع أهمية التعرف على الدور الذي تلعبه المناطق الحرة الصناعية للتصدير في الاقتصاد الوطني إلى التعرف على مدى نجاحها في تحقيق الهدف الخاص بزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي و تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

و لا يخفى أن ما يتحقق للبلد من رصيد ملائم وكاف من العملات الأجنبية الناتجة عن واردات رؤوس الأموال الأجنبية إنما يشكل تعزيزا هاما للموارد الوطنية ، و هذا يتحقق بطريقتين ، بداية و كنتيجة للاستثمارات المباشرة المحققة في المنطقة و كذا عن طريق تفسير الصادرات المحققة ، إذ لا يكفي الحصول على

[1] زوينة ريال–**المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس و جزيرة موريس و آفاق انشائها في الجزائر-** رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل المالي ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1996-1997 ص181-182.

الموارد بالعملة الصعبة بشكل خام التي مصدرها الصادرات ، كما أنّ التركيبة للرأسمال الذي يشكل هذه الموارد يجب أن تكون مقلصة للمصاريف المختلفة ، فمثلا تلك المنجزة لأجل ضمان ترقية المؤسسة خارج البلد أو حالة تصدير الأرباح التي في أكثر الحالات تكون مرحلة ، و بعد محاسبة كل هذه المصاريف يمكن أن نقدر الرقم الصافي الذي يكون ايجابي أو سلبي و هذا حسب البلدان.

و بصفة عامة هذا الرقم يمثل الإسهام بالعملة الصعبة للبلد المستقبل الذي يدور حول 20 إلى 40% من القيمة الخام للصادرات ، الذي يعود حقيقة للبلدان المستقبلة بعد إنقاص المبالغ المسخرة لشراء وسائل الإنتاج إذا هذه المشتريات أنجزت خارج البلاد المستقبل و المبالغ المرحلة في إطار الأرباح المحققة ،إن أهمية الرصيد الصافي يتعلق بطبيعة تزويد هذه المؤسسات المتواجدة بالمناطق عن طريق الموارد الأولية و المنتوجات النصف المصنعة من السوق المحلي ، و هذا يعود لقدرة المؤسسات على تزويد المناطق بما تطلبه بصفة محددة .

إنّ التجارب في مجال المناطق الحرة الصناعية للتصدير تكشف عن تواجد روابط محددة ما بين هذه المناطق و الصناعات المحلية ، حيث بالمكسيك الموارد بالعملة الصعبة الصافية (هي الصادرات مطروحا منها مبلغ المواد الخام و السلع الوسيطية المستوردة) لم تصل إلى المستوى المرغوب إذ أن أكثر من 90% من المواد الأولية و السلع الوسيطية مستوردة .

و بالعكس ففي تايوان وماليزيا و كوريا الجنوبية فإن المبلغ الصافي المحتفظ به هو الأكثر ارتفاعا ، وذلك بفضل إمكانية صناعاتها المحلية فيما يتعلق بتلبية حاجيات المؤسسات المتواجدة بهذه المناطق . و خارج الموارد غير المحولة للخارج و التي مصدرها الصادرات و الاستثمارات المباشرة داخل هذه المناطق ، الأجور المدفوعة لليد العاملة المشغلة بهذه المناطق و المستعملة محليا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حيث تشكل الجزء الأكثر تسييرا عن الموارد بالعملة الصعبة المحتفظ بها من طرف البلدان المستقبلة

وكما ذكر سابقا فإن الفرق بين المساهمة (الحصة) الخام و العناصر التي تنقص (التي تغادر) البلاد المستقبل تمثل المساهمة الصافية من العملة الصعبة الأجنبية التي تعود إلى البلد المستقبل و الجدول الآتي سيشرح تركيبات المساهمة الخام و العناصر المطروحة.

جدول رقم : 04

تركيبات المساهمة الخام و العناصر المطروحة

المساهمة الخام بالعملة الصعبة	العناصر المطروحة
1) مساهمة الرأسمال خلال الاستثمارات الابتدائية	1) - ترحيل الأرباح
2) زيادة الرأسمال خلال حياة المؤسسات داخل المنطقة.	2)- إستيراد السلع و التجهيزات ، المواد الأولية كل السلع و الخدمات الأخرى المحققة و التي مصدرها من بلدان أخرى و التي تسوي بالعملة الصعبة الأجنبية
مداخيل الصادرات للمنطقة.	- جزء الأجور المدفوعة للأشخاص الأجانب ترحل باتجاه بلدانهم الأصلية

Source : jouili abdellah :'' les zones franches : solution ou illution mémoire de troisième cycle professionnel L.E.D.F , 1993 .P.127

حيث الذي يعود للبلدان المستقبلة كحصة من العملة الصعبة تتضمن النقاط التالية :

- استيراد سلع التجهيزات ، المواد الأولية أو كل السلع و الخدمات التي مصدرها البلاد المستقبل أين الدفع يكون منجز بالعملة الصعبة الأجنبية.
- الأجور المدفوعة للمشغلين بهذه المناطق ، يعني أجرة اليد العاملة المحلية.
- المبالغ المخصصة للخدمات مثل الكراء ، النقل ، الماء ، الكهرباء و الغاز.
- الموارد الجبائية إن وجدت .

إلاّ أنّ الميكانيزم الذي يسمح للبلاد بالاحتفاظ بجزء أساسي من الموارد الخام في المدى البعيد هو تطوير الروابط ما بين الشركات المتواجدة بالمناطق و المقاولين المحليين التجاريين كذلك تطوير علاقات مؤسسة التعهدات الثنائية الذي يجسد الاندماج الصناعات الأجنبية مع النسيج الاقتصادي المحلي ، حيث مؤسسات المنطقة تزود احتياجاتها من السوق المحلي.

لا يمكن تجاهل أن حصيلة النقد الأجنبي لاقتصاد البلد المضيف تزداد عندما يكون موقع المنطقة من العوامل التي تزيد من إقبال السائحين على البلاد التي تقام بها هذه المناطق و خصوصا إذا كان موقع المنطقة في مركز

متوسط للمواصلات الدولية يقصده العابرون لتلك المناطق لشراء احتياجاتهم منها ، و لعل في الموقع الممتاز للمنطقة الحرة في ميناء هونغ كونغ و شانون ما يجعلها من أهم المراكز العالمية في التجارة الدولية بالإضافة إلى أنهما يعتبران من المراكز العالمية في (التجارة الدولية و السياحية) الهامة .

و بذلك فإنه كلما ازدادت حصيلة النقد الأجنبي في أية دولة فهذا يدل على الدور الايجابي الذي تلعبه هذه المناطق في اقتصاد ذلك البلد و ما ينجم عنه من انعكاسات اقتصادية و اجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق الرفاهية لذلك البلد . و بذلك فعلى هذه البلدان أن تعمل على الاستفادة بشكل امثل من هذه المناطق حتى تحقق المزايا المتوقعة من التكاليف التي تحملتها بهدف إنشاء و تسيير هذه المناطق.

وإلى جانب البحث للحصول على النقد الأجنبي فان البلدان المستقبلة تسعى إلى اكتساب المهارات التكنولوجية التي تجلبها هذه المؤسسات. [1]

المبحث الثاني: دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية(حالة مصر و الأردن).

[1] زوينة ريال ، **–المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس و جزيرة موريس و آفاق انشائها في الجزائر** مرجع سابق ، ص 183-186.

المطلب الأول: دور المناطق الحرة في تطور الأداء المصري.

أولت الدولة الاهتمام بالمناطق الحرة بحيث تم تجهيز وتزويد عدد 8مناطق حرة عامة بالمرافق والبنية الأساسية لتكون جاهزة لاستقبال المشروعات بكل من(القاهرة- الإسكندرية– بورسعيد- الإسماعيلية- السويس -دمياط- الإعلامية بالسادس من أكتوبر- شبين الكوم).

ونتيجة للجهود الترويجية التي تبذلها الهيئة لجذب الاستثمارات ، فقد تزايد إقبال المستثمرين على إقامة مشروعاتهم بنظام المناطق الحرة العامة ، مما أدى إلى شغل معظم المساحات المخصصة لإقامة مشروعات استثمارية بالمناطق الحرة العام ة، حيث بلغت نسبة الأشغال بهذه المناطق 86% مع نهاية فبراير 2006 ، الأمر الذي حدا بالدولة إلى إقامة مناطق حرة عامة جديدة بمنطقة شرق التفريعة ببورسعيد ومدينة بدر ، أما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء لسنة 2004 بإنشاء المنطقة الحرة العامة بقفط بمحافظة قنا كأول منطقة حرة عامة متخصصة في الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ، وذلك بخلاف مشروعات المناطق الحرة الخاصة التي تعمل في مجالات صناعية وخدمية مختلفة ويتطلب نشاطها التواجد خارج النطاق المكاني للمناطق الحرة العامة.

وقد أصبحت المناطق الحرة في السنوات الخمس الأخيرة واحدة من أفضل الآليات فعالية في جذب وتوجيه الاستثمارات بما يخدم السياسة العامة للدولة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، وذلك من خلال ما حققته تلك المناطق من عوائد اقتصادية مباشرة وغير مباشرة علي النحو التالي[1]:

[1] نبيل الجداوي ، **-دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية و التجارة الدولية-** حالة مصر ،ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الثاني لإدارة المناطق الحرة ، أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية و الدولية على أنشطة المناطق الحرة ، القاهرة 18/14 ماي 2006 ، ص 7.

❖ **أولا: العوائد الاقتصادية المباشرة.**

ارتفع عدد مشروعات المناطق الحرة من 733 مشروعاً بتكاليف استثمارية إجمالية بلغت 15.5 مليار دولار مع نهاية 2003 ، إلى 900 مشروعات بتكاليف استثمارية إجمالية بلغت 19.5 مليار دولار مع نهاية فبراير 2006 بزيادة بلغت 167 مشروعاً تمثل نسبة 22.8 % وبزيادة في التكاليف الاستثمارية بلغت4 مليار دولار تمثل نسبة 25.8% .

يتضمن عدد مشروعات المناطق الحرة أكثر من 170 مشروعاً بنظام المناطق الحرة الخاصة.

- في مجال مساهمة المناطق الحرة في نمو الناتج المحلى الإجماليGDP للاقتصاد القومي تطور حجم نشاط مشروعات المناطق الحرة من 3.93 مليار دولار خلال عام 2003 منها صادرات سلعية بلغت 3 مليار دولار تمثل نسبة % 76.3، ليتضاعف إلى 7.71 مليار دولار خلال عام 2005 منها صادرات سلعية بلغت 6.17 مليار دولار تمثل نسبة 80 % في حين بلغت الصادرات الخدمية من خدمات النقل البحري وتداول الحاويات والخدمات البترولية لمشروعات المناطق الحرة 1.54 مليار دولار تمثل نسبة 20 %.

- وفي مجال مساهمة المناطق الحرة في نمو الناتج المحلى الصناعي للاقتصاد القومي تطور حجم الصادرات الصناعية لمشروعات المناطق الحرة من 2.4 مليار دولار تمثل نسبة 80 % من إجمالي صادراتها السلعية خلال عام 2003 ليتضاعف إلى 5.38 مليار دولار تمثل نسبة87 % من إجمالي صادراتها السلعية خلال عام 2005 .
آما بلغت واردات المناطق الحرة من السوق المحلي 558.3 مليون دولار خلال عام 2004 /2005 بزيادة بلغت 168 مليون دولار عن عام 2004/2003 بنسبة بلغت 43 % مما يعد دعماً للصادرات الوطنية.

- في مجال تعظيم الصادرات المصرية إلى خارج البلاد ، فقد تطور حجم صادرات مشروعات المناطق الحرة السلعية إلى خارج البلاد من 1.49 مليار دولار خلال عام 2003 منها صادرات صناعية تمثل نسبة 90 % لتتضاعف إلى 3.53 مليار دولار خلال عام 2005 منها صادرات صناعية تمثل نسبة 96 % وتمثل 38.9 من إجمالي الصادرات السلعية لمصر عام 2005 .

- وفي مجال جذب الاستثمارات تطور حجم رؤوس الأموال المستثمرة في مشروعات المناطق الحرة من 5.58 مليار دولار في نهاية عام 2003 منها استثمارات أجنبية مباشرة(FDI) بلغت 1.13 مليار تمثل نسبة 20.25 % ليصل إلى 7.4 مليار دولار في نهاية فبراير 2006 منها استثمارات أجنبية مباشرة بلغت 1.95 مليار دولار تمثل نسبة 6 2 %.

- وفي مجال خلق فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة استطاعت مشروعات المناطق الحرة أن توفر 85 ألف فرصة عمل بأجور سنوية تبلغ 64 مليون دولار مع نهاية عام 2003 منها 68 ألف فرصة عمل بالنشاط الصناعي تمثل نسبة 80 % لتتضاعف إلى 160 ألف فرصة عمل بأجور سنوية تبلغ 139 مليون دولار فى نهاية فبراير 2006 منها 130 ألف فرصة عمل بالنشاط الصناعي تمثل نسبة 82 %.

- وفي مجال جذب التكنولوجيا الحديثة للنهوض بالصناعات الوطنية تزايد حجم الواردات من الأصول الرأسمالية لمشروعات المناطق الحرة من 879 مليون دولار خلال عام 2003 ، ليصل إلى 982 مليون دولار خلال عام 2005.

❖ ثانيا : العوائد الاقتصادية غير المباشرة.

الاستفادة من آلية المناطق الحرة فى تنمية أنشطة خدمات إدارة الموانئ وتشغيل محطات التداول الحاويات ومزاولة الأنشطة الصناعية و التخزينية والخدمية المرتبطة بها على النحو الذي يرفع من كفاءة هذه الموانئ وتجهيزها بأحدث المعدات والوسائل التكنولوجية لإداراتها وبما يمكنها من المنافسة العالمية(تنمية ميناء السخنة ، ميناء شرق بورسعيد).

الاستثمار في الأصول الرأسمالية لدعم أسطول النقل البحري المصري تخفيفاً عن كاهل الدولة من خلال مشروعات النقل البحري العاملة بنظام المناطق الحرة والتي بلغ إجمالي عدد السفن المملوكة لها 38 سفينة تمثل 23.2%من إجمالي عدد سفن الأسطول التجاري المصري البالغ عددها 164 سفينة ، بحمولة بلغت طاقتها 1.02 مليون طن تمثل نسبة 63.6 % من إجمالي طاقة الحمولة الكلية لسفن الأسطول التجاري المصري البالغة 1.6 مليون طن.

زيادة التوسع في الرقعة الزراعية من خلال تشجيع نشاط استصلاح واستزراع الأراضي بنظام المناطق الحرة وتشجيع إقامة الصناعات المرتبطة به مثل منطقة توشكي بجنوب الوادي.

تنمية صعيد مصر من خلال إقامة مناطق حرة عامة متخصصة مثل المنطقة الحرة العامة بقفط والتي تخصصت في إنتاج وتصنيع الأدوية والمستلزمات الطبية والصيدلانية.

تطبيق نظام المناطق الحرة على أنشطة نقل البترول وإسالة الغاز الطبيعي نظراً لما تتميز به هذه الأنشطة من حجم استثمارات ضخمة وتكنولوجيا متقدمة.

الاستفادة من آلية المناطق الحرة في جذب الاستثمارات للنهوض بالصناعات الإستراتيجية التي تتطلب حجم استثمارات ضخمة وتكنولوجيا متقدمة مثل صناعة الأسمنت ومواد البناء وصناعة الأسمدة والمخصبات الزراعية وإسالة الغاز الطبيعي التي تتميز مصر فيها بمزايا تنافسية عديدة.

ساهمت مشروعات المناطق الحرة بشكل كبير في تفعيل اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ومثلت نسبة كبيرة من صادرات هذه الاتفاقية ، حيث زادت مشروعات صناعة الملابس الجاهزة بالمنطقة الحرة العامة ببورسعيد منذ انضمامها إلى اتفاقية الكويز QIZ إلى 29 مشروع برؤوس أموال 24 مليون دولار ، كما أ ن هناك توسعات في 30مشروع من المشروعات القائمة وبلغت رؤوس أموال تلك التوسعات 40 مليون دولار[1].

المطلب الثاني : دور المناطق الحرة في دعم الاقتصاد الوطني الأردني.

نشطت المؤسسة في المساهمة بفعالية في تنفيذ سياسة الحكومة الهادفة إلى تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي في المناطق الحرة والتوسع في إنشاء المزيد من المناطق الحرة في مواقع جغرافية مختلفة من المملكة والارتقاء بجودة خدماتها والمزايا التي تمنحها للمستثمرين إلى المستويات العالمية و ذلك بهدف تعظيم مردود النشاط الاستثماري وكذلك المساهمة بشكل فاعل في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الأردن.

ومن اجل معرفة الدور الذي تقوم به مؤسسة المناطق الحرة من حيث ما تدره استثماراتها من دخل وبالتالي دورها في الاقتصاد الو طني لا بد من التطرق إلى إيرادات ونفقات هذه المؤسسة من خلال سلسلة زمنية محددة وحجمها ومدى مساهمتها في الدخل القومي.

[1] نبيل الجداوي ، **دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية و التجارة الدولية-** مرجع سابق ص8-9.

و حتى تكتمل الصورة بشكلها الصحيح في هذا السياق ضرورة التطرق إلى حجم التجارة من و إلى المناطق الحرة العامة و الخاصة (البضائع الداخلة و الخارجة) و حجم تجارة المركبات (الداخلة و الخارجة) من و إلى المنطقة الحرة الزرقاء. [1]

جدول رقم05

إيرادات و نفقات المؤسسة خلال الفترة (1995 - 2000) بالألف دينار.

البند/ السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
إجمالي الإيرادات	4734	6407	7096	7211	6153	7813	10709
إجمالي النفقات	4363	5438	4862	5848	3569	4022	3258
النفقات الجارية	1616	1988	2018	2288	2657	2693	2275
النفقات الرأسمالية	2747	3450	2844	3560	912	1329	983
الوفر/ العجز	371	969	2234	1363	2584	3791	7447

- **المصدر مؤسسة المناطق الحرة / التقرير السنوي لعام .2001**

وأما بالنسبة للدور الكبير والفاعل الذي تلعبه المناطق الحرة الأردنية في الاقتصاد الوطني فان المؤسسة المناطق الحرة كمؤسسة عامة تقوم بواجبها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق أهدافها التي تتمثل في:

تشجيع إقامة الصناعات التصديرية و تشجيع المبادلات التجارية الدولية لدعم الميزان التجاري و توفير فرص العمل للأيدي العاملة الأردنية و إكسابها المهارات الفنية المتطورة في دعم الاقتصاد الوطني ، و عليه قامت المؤسسة بتحويل 5.3 مليون دينار من الفائض النقدي إلى خزينة الدولة في نهاية عام 2001 ، مقابل 5.1 مليون دينار في نهاية عام 2000.

[1] جاسر تادرس –**دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية-** مديرية الدراسات و المعرفة ، مؤسسة المناطق الحرة ، الأردن ، 2006 ، ص17.

وفيما يتعلق بالمناطق الحرة الخاصة فقد ارتفعت ايراداتها من 772 ألف دينار عام 2000 على 2372 ألف دينار أي بنسبة نمو مقدارها 20.7 % و يعود السبب في ذلك إلى تشغيل شركات مناطق خاصة جديدة خلال عام 2001.

جدول رقم 06

إيرادات المؤسسة حسب المنطقة للسنوات (2000 – 2001) بالألف دينار.

المنطقة الحرة	2000	2001	نسبة النمو	الأهمية النسبية للإيرادات في إيرادات عام 2001(%)
الزرقاء	5516	7606	38	71
سحاب	263	383	46	4
المطار	92	111	21	1
المناطق الحرة/ العقبة	1171	-	-	-
المناطق الحرة الخاصة	772	2604	237	24
المجموع	7813	10705	37	100

- **المصدر: مؤسسة المناطق الحرة / التقرير السنوي لعام 2001.**

جدول رقم 07

إيرادات المؤسسة حسب نوعها خلال عامي (2000 - 2001) بالألف دينار.

الإيرادات	2000	2001	نسبة النمو (%)	الأهمية النسبية للإيرادات في ايرادات عام 2001
بدل تخزين	1295	1784	38	17
بدل خدمات عامة	728	726	0	7
بدل تأمين	493	362	-26	3
أجور أراضي	2438	2264	-7	21
فوائد بنكية	162	140	-13	1
بدل تنازل	1080	910	-16	9
المناطق الحرة الخاصة	772	2372	207	22
أرباح بيع الأسهم	-	1140	-	11
إيرادات أخرى	846	1005	19	9
الإجمالي	7813	10705	37	100

- **المصدر: مؤسسة المناطق الحرة / التقرير السنوي لعام 2001.**

وهناك إيرادات أخرى تشمل بدلات المناولة وأثمان المياه وإيراد تأجير المواد التخزينية وقد ارتفعت هذه الإيرادات من (846) ألف دينار في عام 2000 إلى (1005) ألف دينار في عام 2001 أي بنسبة نمو مقدارها (19%).

جدول رقم 08

إجمالي النفقات للمؤسسة حسب نوع الإنفاق خلال عامي (2001 – 2000) بالألف دينار

المنطقة الحرة	2000	2001	نسبة النمو (%)	الأهمية النسبية للنفقات عام 2001(%)
النفقات الجارية				
رواتب و أجور و علاوات	1.132	946	-16	42
نفقات تشغيلية	1.349	1.120	-17	49
نفقات تحويلية	201	197	-2	9
نفقات أخرى	12	11	-5	0
مجموع النفقات الجارية	2693	2275	-16	70
النفقات الرأسمالية				
لوازم	4	-	-	-
دراسات و أبحاث	17	7	-57	1
معدات و آلات و أجهزة	154	136	-11	14
مركبات و آليات	-	22	-	2
أشغال و انشاءات	984	525	-47	53
صيانة و اصلاحات المباني	165	160	-3	16
تجهيز و تأثيث	5	133	2617	14
مجموع النفقات الرأسمالية	1329	3258	-26	30
اجمالي النفقات	4023	3258	-19	100

- **المصدر: مؤسسة المناطق الحرة / التقرير السنوي العام 2001.**[1]

[1] جاسر تادرس –**دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية-** ص18-19.

خلاصة:

يتضح لنا من خلال هذا الفصل أن للمناطق الحرة أهمية كبرى على مستوى خلق فرص العمل التي يتفاوت عددها من بلد لآخر و إيجاد احتياطي جد مهم من العملة الصعبة الأجنبية و أيضا في تطوير صادرات البلد المضيف لها الشيء الذي ينعكس على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي لهذه البلدان بالإيجاب حيث تساهم في الرفع من مستوى الدخل الفردي و أيضا الدفع بعجلة التنمية في تلك.

الفصل الرابع

تمهيد:

نظرا لصعوبة التكلم عن جميع المناطق الحرة بالدول العربية فسنتناول المناطق الحرة بكل من السودان والإمارات و العراق لأنجح التجارب العربية في مجال المناطق الحرة ، بالإضافة لتجربة الجزائر في إقامة المناطق الحرة بحكم انتماء الباحث للجزائر.

المبحث الأول : نماذج المناطق الحرة في السودان و الجزائر.

المطلب الأول : المناطق الحرة في السودان .

ويعود تاريخ المناطق الحرة في السودان إلي السبعينات من القرن الماضي حيث جرت محاولة لإنشاء منطقة حرة علي ساحل البحر الأحمر بواسطة شركة سعودية وبعد صدور قرار إنشاء الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة وصدور قانون المناطق الحرة لعام 1994 تعتبر هذه هي البداية الحقيقية لإنشاء المناطق الحرة بالسودان.

❖ **أولا : العوامل المساعدة على نجاح المناطق الحرة في السودان.**

- الموقع الجغرافي المميز كمنفذ بحري أو بري أو مدينة صناعية عند مدخل العاصمة.
- توفر الأيدي العاملة والكوادر الإدارية والفنية المدربة وبتكلفة معقولة.
- سهولة إجراءات الاستثمار وتبسيطها وعدم التعقيد والبعد عن البيروقراطية.
- حزم التسهيلات والامتيازات والحوافز المقدمة للمستثمر.
- استخدام التقنية الحديثة المتكاملة.

❖ **ثانيا : الحوافز و الامتيازات في المناطق الحرة بالسودان.**

- عدم جواز تأميم المال المستثمر في المنطقة الحرة أو مصادرته أو الاستيلاء أو فرض الحراسة عليه.
- حرية التملك الكامل للمؤسسة بنسبة 100%.
- حرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح.
- حرية تداول النقد الأجنبي.
- الإعفاء الكامل لضريبة أرباح الأعمال لمدة 20 عاماً قابلة للتجديد.
- حرية توظيف العمالة الأجنبية وتسهيل تأشيرات الدخول والإقامة.
- الاستفادة من الميزة التفضيلية التي يتمتع بها السودان في منظومة السوق المشتركة لدول شرق و جنوب إفريقيا (الكوميسا).
- إعفاء معدات ومدخلات و خطوط الانتاج و التصنيع من الرسوم الجمركية و رسوم الوارد.
- تطبيق قواعد المنشأ لدول الكوميسا فيما يتعلق بالمكون المحلي لمنتجات المناطق الحرة.

ثالثا : أهم المناطق الحرة في السودان.

- **منطقة البحر الأحمر :** تحتل منطقة البحر الأحمر الحرة موقعا متميزاً علي ساحل البحر الأحمر علي بعد 38 كيلو مترا جنوب بور تسودان و 20 كيلومتر شمالي مرفأ سواكن و 17 كيلو مترا جنوب مطار بور تسودان كما إنها ترتبط بالطريق القومي البري الممتد من ميناء بور تسودان إلى الخرطوم.

تبلغ المساحة الكلية لمنطقة البحر الأحمر الحرة وفق قانون المناطق والأسواق الحرة لعام 1994 حوالي 600 كلم مربع وتم تخطيط مساحة 26 كلم مربع لكي تكون منطقة حرة متعددة الأغراض تضم استثمارات في المجالات التجارية والصناعية والخدمية.

تم افتتاح الرحلة الأولي لمنطقة البحر الأحمر الحرة وإشهارها رسميا في فبراير 2000 بعد اكتمال مشروعات البنية التحتية والفوقية لمساحة واحد كلم مربع من أربعة مراحل خطط لها أن يتم استثمارها آليا خلال20 - 25 عاماً والانتقال للمرحلة الثانية وفق معايير الخطة الموجهة وبلغت تكلفة البنية التحتية والفوقية أآثر من 12 مليون دولار كما بلغت جملة الاستثمارات العاملة حوالي 50 مليون دولار.

- **فرص الاستثمار في منطقة البحر الأحمر.**

- مستودعات مسقوفة بمساحة إجمالية أآثر من 84 ألف متر مربع.
- ساحات جاهزة لتخزين المعدات الثقيلة 60 ألف متر مربع.
- أراضي ممهدة أكثر من مليون متر مربع.
- وجود بنية تحتية من طرق رئيسية وطرق فرعية خدمية.
- شبكة اتصالات دولية وخدمات الهاتف السيار والإنترنت.
- شبكة مياه داخلية للشرب ولري المسطحات الخضراء.
- شبكة كهرباء منفصلة بطاقة إجمالية 3 ميقاوات.

- **منطقة قري الحرة (الجيلي) :** تقع هذه المنطقة علي بعد 70 كم شمال الخرطوم وتغطي مساحة 26 كم وتتميز بكونها تهتم بهوية البنية الاقتصادية للمنطقة باعتبارها مؤهلة لطفرة تنموية اقتصادية وفق موجهات الخطة الهيكلية الشاملة والتي صممت لتنفيذها في خمس مراحل متعاقبة تمتد إلي 17 عاماً.

بدأ تنفذ و تشغيل المرحلة الأولي من منطقة قري الحرة مع تباشير هذا العام2005 وذلك بدخول أكثر من 25 حاوية مشتملة على أصناف مختلفة من البضائع وهي منطقة حرة غير تقليدية تعني بالاستثمار في مختلف المجالات من استيراد وتصدير وإعادة صادر وتجارة (الترانزيت) تجارة عابرة وخلق بيئة مواتية للصناعات التحولية والتي تعتمد على الخامات المحلية وذلك تشجيعاً للصادر والاستفادة من القيمة المضافة آما تطمح المنطقة لاستقطاب الصناعات الدوائية وتطبيق شعار توطين الدواء بالسودان.

- **فرص الاستثمارات في منطقة قري الحرة.**

- الاستثمار في مجال الصناعات التجميعية .
- صناعة تقنية المعلومات .
- الصناعات الدوائية .
- مراكز إمداد لوجستية .
- صناعة التعبئة والتغليف .
- صناعة البتر وكيماويات.
- صناعة العطور ومستلزمات التجميل.
- صناعة زيوت المحركات ومشتقات الزيوت.
- تجميع السيارات والمعدات والآليات.[1]

المطلب الثاني : المناطق الحرة في الجزائر.

❖ **أولا : فكرة إنشاء المناطق الحرة بالجزائر :** الجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من عدة مشاكل كانت وراء سعيها لإقامة المناطق الحرة على أمل أن يكون لها انعكاس ايجابي على هذه المشاكل و عليه تموضع الإطار القانوني للمناطق الحرة بالجزائر و تحفيزات الاستثمار و التي تتجسد من خلاله إنشاء المنطقة الصناعية الحرة "بلارة" رسميا بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في 1997/04/05

[1] مبارك عبده صالح و أحمد محمد عبد الرحمن –**تجربة الشركة السودانية للمناطق و الأسواق الحرة المحدودة-** الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم و ادارة المناطق الحرة ، السودان ، 2005 ،ص8-11.

و ذلك بعد الدراسة المعدة من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية و هذا بطلب وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها حيث أخذت هذه الدراسة عدة عوامل ومعايير لاختيار أحسن موقع لاحتضان المنطقة الحرة الأولى تمثلت هذه المعايير فيما يلي :

المعيار أ: خاص بالهياكل القاعدية للنقل و المرافق المتعلقة بها كالمطار ، الميناء ، الطرق البرية ، السكك الحديدية .

المعيار ب: خاص بنوعية و إمكانية الخدمات العامة كالغاز ، الوقود ، الكهرباء ، الماء ، المواصلات ....

المعيار ج: يتعلق بتوفير اليد العاملة المؤهلة و المهارات المحلية.

المعيار د: الخدمات المتعلقة بالقطاع الثالث المؤسسات البنكية و التأمين ، قطاع الصحة و السياحة ، المؤسسات الإدارية.

تقع منطقة بلارة في دائرة الميلة على الساحل حيث تبعد على مدينة جيجل ب 50 كم شرقا و تتوفر المنطقة على هياكل قاعدية هامة هذا ما جعلها تأخذ موقعا استراتيجيا بالإضافة إلى قربها من :

- الطريقين الوطنيين 27 و 43 الرابطين بين جيجل و سكيكدة.
- خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي يصل بين ولايتي جيجل و سكيكدة.
- تبعد عن مطار فرحات عباس ب 50كم و 45 عن ميناء جنجن إضافة إلى هذا تبعد عن المركز الكهربائي ب 45كم.

تتربع المنطقة على مساحة قدرها 523 هكتار منها 512 هكتار مهيأة أعدت خصيصا لإقامة مركب الحديد و هي محاطة بجدار علوه 205 متر وطوله 13000 متر.

و في اطار الأشغال التي تتكفل بها الدولة من اجل التهيئة الكاملة للمنطقة و التي نص عليها المرسوم التشريعي رقم 320/24 المؤرخ 1994/10/17 مادته الرابعة جاء فيها ما يلي :

- ربط المنطقة بخطوط الطرق الرئيسية التي تربط المنطقة بالتراب الوطني
- إيصال المنطقة بمختلف شبكات التزويد بالكهرباء ، الغاز ، الماء ، الهاتف ، التلكس ...
- إيصال المنطقة بشبكات لصرف مياه الأمطار و تطهير المياه المستعملة وطبقا لهذا المرسوم تم أيضا تهيئة المنطقة الحرة عن طريق انجاز عمارات للخدمات العمومية و التي تتمثل في الجمارك الأمن الوطني ، الصحة ، الحماية المدنية ، تم ربط المنطقة بميناء جنجن و كذا بالمدينة بخط أنابيب لتجميع المياه الصالحة للشرب طوله 7كم.
- ربط المنطقة الحرة بالمدينة عن طريق خط السكك الحديدية طوله 6 كم ، وكذا ربط المنطقة بشبكة هاتفية التي تحتوي على 200 خط هاتفي عن طريق المركز الهاتفي موصول بدوره بالشبكة الوطنية و الدولية.

و نظرا لطبيعة المنطقة الحرة الصناعية الموجهة للتصدير فان المشاريع المقامة داخل المنطقة ستتجه نحو الصناعات التصديرية لذا كان واجبا على الولاية ومؤسساتها المحلية توفير المواد الأولية و النصف المصنعة و المواد الطبيعية باعتبارها ضرورية لقيام النشاط الصناعي و سير عملية الإنتاج للمؤسسات الصناعية في المنطقة الحرة و من بين هذه الموارد المتوفرة في الولاية نذكر منها :

- صناعة النسيج و الجلود.
- صناعة الميكانيكية و الزجاج و الالكترونية و المواد الصيدلانية .
- صناعة مواد البناء و استغلال المواد المنجمية.
- الصناعة التحويلية و تعليب المنتجات البحرية و الفلاحية.
- النشاطات التحويلية للمواد الغابية[1] .

[1] لبعل فطيمة –**المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2010/2000** مرجع سابق ص127-128.

❖ **ثانيا : الهيئات ذات العلاقة بالمناطق الحرة بالجزائر.**

توجد ثلاث هيئات وهي:

1. **اللجنة الوطنية للمناطق الحرة :** وتتكفل هذه اللجنة بالمهام التالية :
   - تدرس و تقترح تعيين المناطق و ضبط حدودها.
   - تفحص أية مسألة تتعلق بتطبيق التشريع و التنظيم المتعلقين بالمناطق الحرة .
   - تبادر بأي تدبير يسمح بتحسين تسيير المناطق الحرة وجعل النشاط فيها ذي مردودية أحسن.
2. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) :** وضعت تحت إشراف رئيس الحكومة ،ونظمت في شكل شباك جيد وحيد يضم مجموعة من الإدارات و الأجهزة المعنية بالاستثمار مثل : بنك الجزائر ، إدارة الضرائب ، أملاك الدولة ، إدارة الجمارك ، و تضطلع بالمهام التالية :
   - ✓ تستقبل وتعالج تصريحات الاستثمار.
   - ✓ ترافق وتساعد المستثمرين في استكمال الإجراءات و إنشاء المشروعات الاستثمارية.
   - ✓ تصدر قرارات منح المزايا و التحفيزات.
   - ✓ تضمن متابعة الاستثمارات خاصة احترام الالتزامات الموقعة من طرف المستثمر.[1]

❖ **ثالثا : الحوافز الممنوحة بالمنطقة الحرة بلارة بالجزائر**

هذه الحوافز شملت المجالات الآتية:

1. **حوافز جمركية و جبائية :** حيث تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة من :
   - جميع الضرائب.
   - جميع الرسوم و لاقتطاعات ذات الطابع الجبائي و الشبه الجبائي.
   - جميع الرسوم الجمركية الخاصة بالتصدير.

[1] د. بوشنافة و تميزار –**الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، المناطق الحرة** ، المركز الجامعي ، بشار ، الجزائر ، ص6-8.

و استثنى من ذلك الحقوق و الرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع وكذا المساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى هذه الإعفاءات يسمح للمستثمرين ب :

- تصدير و استيراد الخدمات و البضائع التي يستلزمها إقامة المشروع ويسري حسب النظام الجمركي و المصرفي المحدد في التشريع و التنظيم المعمول بهما باستثناء :
- البضائع المخلة بالنظام العام أو الأمن ، النظافة ، والصحة العمومية
- البضائع التي تخالف القواعد السارية على حماية البراءات العلمية وعلامات الصنع والتأليف ، و الاستنساخ و حماية بيانات المصدر .
- يمكن وضع كل البضائع في المناطق الحرة مهما كانت طبيعتها ، كميتها ، أصلها ، مصدرها أو اتجاهها و تكون مدة إقامتها غير محددة و لا تطالب بأي ضمان مالي مقابل قبولها في المناطق الحرة

2. **حوافز مالية و تجارية :** تتمثل فيما يلي :

- يسمح للمستثمرين داخل المنطقة الحرة بيع 20% من منتجاتهم في السوق الوطنية و يمكن أن تبلغ هذه النسبة 50 % بالنسبة للمنتجات التي تكون قيمتها المضافة من عناصر إنتاجية محلية خارج الموارد الطاقوية تعادل أو تفوق 50%.

- تخضع المبيعات في التراب الجمركي لنفس تنظيم التجارة الخارجية و الصرف المعمول به و تدفع الحقوق و الرسوم المستحقة عند الاستيراد .

- تتم المعاملات التجارية داخل المنطقة الحرة بعملات قابلة للتحويل الحر ، و مسعرة من البنك الجزائر لتسهيل عملية حصول المستثمرين الأجانب على حقوقهم المالية ، يمكن لهم بكل حرية فتح حساب بنكي بالعملة الصعبة أو الدينار الجزائري القابل للتحويل لدى البنوك الوسيطية المعتمدة ، و تسدد المدفوعات مقابل السلع و الخدمات التي يستفيد منها هؤلاء المستثمرين من السوق المحلية و التي هي ضرورية لقيام النشاط بالمنطقة الحرة بالعملة الصعبة القابلة للتحويل .

- تخضع عملية تزويد المتعاملين المتواجدين في المنطقة الحرة بالسلع و الخدمات انطلاقا من التراب الجمركي

-لتنظيم التجارة الخارجية ومراقبة الصرف و النظام الجبائي و الجمركي المطبق على التصدير .[1]

3- الحوافز الاجتماعية في مجال العمل : تتمثل فيما يلي :

- يمكن للمستثمرين في المناطق الحرة أن يوظفوا بدون شكليات مسبقة عمالا تقنيين و مؤطرين من جنسية جزائرية بدون تحديد عددهم لكل مؤسسة ، و يكون توظيف العمال الأجانب بمجرد تصريح لدى المصالح المختصة بالتشغيل إقليميا.

- تكون علاقات العمل فيما يخص شروط التوظيف و الجور و التسريح بين الأجراء و المؤسسات الموجودة في المناطق الحرة الخاضعة لاتفاقيات تعاقدية تبرم بحرية بين الطرفين و ذلك بغض النظر عن أية أحكام قانونية أخرى مخالفة.

- يجوز للعمال من ذوي الجنسية الأجنبية الذين يتمتعون بصفة " غير مقيم " قبل توظيفهم أن يختاروا نظاما للضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري.

د- حوافز بيئية – ايكولوجية- يمكن توضع كميات الحطام و النفايات لا سيما النسيجية، الجلدية الزجاجية و الآتية من مواد البناء حيز الاستهلاك في التراب الجمركي بناءا على طلب المشغل مع مراعاة الحصول على الرخص المطلوبة بموجب القوانين و التنظيمات المعمول بها.[2]

❖ **رابعا : إلغاء الحرة بلارة في الجزائر :**

تم إلغاء المنطقة الحرة بموجب القانون رقم 06/10 في 28 جمادى الأولى 1427 هـ (الموافق 24 يونيو 2006) وفقا للسلطات الجزائرية ، و إلغاء قانون عام 2003 بشان المناطق الحرة في المقام الأول نتيجة للتغيرات التي

[1] لبعل فطيمة –**المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2010/2000** مرجع سابق ص129-130.
[2] بلعزوز بن علي ،أحمد مداني ، مرجع سابق ، ص16، ص13.

يحملها بدء سريان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي ، ومفاوضات الخاصة بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية .

وقد تزامن هذا الإلغاء مع الفشل في إيجاد مسير للمنطقة الحرة ، رغم مرور سبع سنوات عن صدور المرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في 1997/04/05 المتضمن قيام المنطقة الحرة لبلارة بولاية جيجل و قد قامت وكالة ترقية الاستثمار و دعمه بإعلان مناقصة دولية في سنة 1998 للبحث عن مسير أو مستغل عن طريق الامتياز وكانت النتيجة سلبية ، وقررت الحكومة الجزائرية تحويل ما انجز من مشروع المنطقة الحرة إلى منطقة صناعية عادية.[1]

❖ **خامسا : العوامل المفسرة لعدم انطلاق أداء المنطقة الحرة بلارة إلى جذب الاستثمار :**

هناك العديد من العوامل التي تقف وراء تعثر المنطقة الحرة بلارة رغم من امتلاكها المزايا و ضمانات تنافسية بالمقارنة بباقي المناطق الحرة في العالم و أهم هذه العوامل :

- الإعفاءات الضريبية و المزايا و الضمانات الأخرى وحدها لا تكفي لجلب الاستثمار بل هناك جوانب أخرى تتعلق بمناخ الاستثماربمكوناته المختلفة سواء البيئية أو السياسية أو المؤسسية أو المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي يجب دراستها و المفروض تحسين مناخ الاستثمار في مجموعه و ليس من الجانب التشريعي فقط .
- غياب تحليل الدوافع و المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي بالدرجة المطلوبة فيجب التعرف على الإستراتيجية الفعالة التي تجعل المناطق الحرة جذابة .
- عدم ايجا دالية للتحالف الاستراتيجي مع الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة ذات الاستثمارات الضخمة و كذلك عدم تهيئة المنطقة لاستقبال الكيانات الاقتصادية الكبيرة.

[1] لبعل فطيمة –**المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2010/2000** مرجع سابق ص131.

- عدم الترويج الكافي للاستثمار بالمنطقة الحرة وطنيا ودوليا و كذا عدم لاستفادة بالدرجة المقنعة عن تجارب المناطق الحرة الرائدة في العالم مثل منطقة الحرة بجبل علي "دبي" هونغ كونغ.[1]

المبحث الثاني : نماذج المناطق الحرة في الإمارات و العراق.

[1] منور أوسرير-**دراسة نظرية عن المناطق الحرة مشروع منطقة بلارة-** مرجع سابق ،ص 45.

المطلب الأول : المناطق الحرة بالإمارات.

تم إنشاء المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة لجذب المستثمرين المحليين و الشركات الأجنبية التي تسمح بتوزيع القطاعات الاقتصادية في البلاد ، وقد اعتمدت في اختيارها للمناطق الحرة كعامل لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية و البيئة التي تمثل جملة من المقومات ساهمت بشكل فعال في إنجاح هذا التوجه

❖ أولا : عوامل المساعدة على نجاح المناطق الحرة بالإمارات :

- البناء المتطور للبنية الأساسية في مجال الخدمات الاجتماعية و الإنتاجية لا سيما النقل و المواصلات ،حيث تمتلك الدولة احدث و اكبر الموانئ البحرية في المنطقة و تستعمل فيها أرقى و احدث الأساليب المتطورة في عمليات الشحن و التفريغ و التخزين ، إضافة إلى إنشاء العديد من الأحواض المتخصصة في إصلاح و صيانة السفن الكبيرة .
- و تمتلك الإمارات مجموعة من المطارات الدولية الحديثة التي تقدم خدمات متنوعة في مجال نقل البضائع أو الركاب كما تمكنت الدولة من بناء شبكة اتصالات و طرق متطورة ، وهي مستمرة في تطوير البنية الأساسية الأمر الذي ساعد الإمارات في استثمار ميزتها الجغرافية النسبية لتحقيق ميزة تنافسية .
- تعد الإمارات بحكم موقعها مركزا تجاريا هاما فلها تاريخ في مجال النقل البحري و حركة النشاط التجاري عبر الخليج و المحيط الهادي.
- تقوم السياسة التجارية و الاقتصادية للدولة على مبدأ الاقتصاد الحر حيث لا يوجد قيود كمية أو إدارية على التجارة الخارجية ،كما لا تفرض رسوم أو ضرائب جمركية إلا نسبة ضئيلة ، و لا تفرض ضرائب محددة على النشاط التجاري (ما عدا ضريبة البلدية على إيجار المساكن) و ليست هناك رقابة على النقد الأجنبي ، و لذلك تحصل الصناعات على احتياجاتها من الآلات و الخدمات و العمالة من الأسواق الدولية بالأسعار العالمية التنافسية و بمستوى عالي من الجودة بدون أي تكاليف إضافية مما ينتج عنه وفورات اقتصادية نقدية و غير نقدية تدعم القدرة التنافسية في الإنتاج و التصدير.

- تتوفر في الإمارات بعض المواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة كالنفط الخام و الغاز الطبيعي حيث تتميز دولة الإمارات سواء من حيث الكميات المنتجة و الاحتياطات بالوفرة على الصعيد العالمي .[1]

❖ **ثانيا : الحوافز و الامتيازات في المناطق الحرة بالإمارات:**

- السيطرة الكاملة دون شريك محلي (قانون 51% عن شريك وطني لا يطبق) أي الملكية أجنبية 100%.
- لا توجد ضرائب على الواردات و الصادرات.
- حرية التنقل و إعادة رأس المال و الأرباح.
- هناك دعم إداري ذا مستوى عل من إدارات المناطق الحرة مع المستثمرين لتسهيل انجاز المشروع الاستثمارية (التأشيرات ، تصاريح العمل ، الإقامة ،....).[2]

❖ **ثالثا : أهم المناطق الحرة بالإمارات :**

تمتلك الإمارات العربية المتحدة سبعة إمارات : إمارة ابو ظبي . دبي . الشارقة ، رأس الخيمة ، الفجيرة ، عجمان ، ام القيوين تحتوي جميعا على مناطق حرة ،حيث تمتلك دبي العدد الأكبر من المناطق الحرة في الدولة أكثر من 15 منطقة حرة أهمها منطقة جبل علي الحرة الصناعية التي تعد الأكبر على مستوى الشرق الأوسط ، و كما توجد منطقة حرة في المطار الدولي لدبي أسست سنة 1996 مخصصة للصناعات الدقيقة و التغليف بالإضافة إلى مدينة دبي للانترنت التي افتتحت عام 1999 كأول منطقة حرة للتجارة الالكترونية في العالم.

➢ **المنطقة الحرة في جبل علي :**

أنشئت المنطقة الحرة بجبل علي بإمارة دبي سنة 1980 و تعتبر علي محورا عالميا بفضل موقعها المتوسط بين الشرق و الغرب ، وكونها نقطة توقف الملاحة لحركة التجارة العالمية ، وموقع إمارة دبي الاستراتيجي القريب

[1] لبعل فطيمة –**المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2010/2000** مرجع سابق ص123.
[2] محمد العسومي –**تجربة دبي كنموذج لعملية جذب الاستثمارات الى المنطقة العربية-** ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الرابع للمعاهد المصرفية بدول مجلس التعاون الخليجي ، أبو ظبي 5/4 مايو 2004 ، ص10.

من مضيق هرمز (مدخل الخليج) و سهولة الوصول إلى شبه الجزيرة العربية ، ما جعل الشركات المتعددة الجنسيات تستخدم المنطقة الحرة بجبل علي كمركز إقليمي لتوزيع منتجاتها في الأسواق المجاورة ، و في سنة 1985 أنشئت سلطة المنطقة الحرة و مهمتها إدارة و الإشراف على المنطقة الحرة و هي هيئة حكومية أنشئت بموجب مرسوم صادر عن حكومة دبي بتاريخ 9 شباط 1985 و تضمنت مسؤوليات السلطة إصدار التراخيص للشركات التي ترغب في مزاولة العمل و تقديم المساعدة و الخبرة الفنية ،كالمساعدة في التزويد بمصادر الطاقة والقوى العاملة المتضمنة توظيف العمالة و إعداد تأشيرات الإقامة و توفير السكن و المواصلات ،و المرافق و الخدمات الطبية ، بالإضافة إلى خدمات التأمين و الرد على استفسارات و طلبات المستثمرين.

و لتحديد النظم القانونية التي تحكم المنطقة ، صدرت اللائحة التنفيذية رقم 99/1 وفقا للقانون 2 لسنة 1986 و قد تطور تطور حجم التبادل التجاري بالمنطقة بشكل ملحوظ و جيد ، فبعد أن كان 200 مليون دولار لخدمة لخدمة 16 شركة سنة 1985 ، بلغ 9 مليارات دولار لخدمة 2000 شركة في العام 2001 إذا نظرنا الى التوزيع الجغرافي لهذه الشركات نجد أن أكثر من 27% منها شركات عربية و معظمها من دولة الإمارات العربية المتحدة ، و 27 في المائة منها شركات أوربية و معظمها من المملكة المتحدة و 11% من أمريكا ، و نسبة أخرى مماثلة من الشرق الأقصى معظمها من شركات يابانية ، و ما يعادلها من شبه القارة الهندسية ، أما باقي دول العالم فنسبتها 24% و قد منحت المنطقة الحرة امتيازات كثيرة لجذب رؤوس الأموال و استثمارها كالإعفاء من الضرائب و القيود التجارية ، و توفير العمالة ذات الخبرة المطلوبة من سوق العمل بسهولة و يسر ، و الإعفاء من وجود الشريك المواطن وذلك بموجب القانون الذي ينص على ان المنطقة الحرة لها كيانها القانوني بتوفير البنية الأساسية من مرافق و إنشاءات ، في تجهيز المكاتب و المصانع والمستودعات الجاهزة للانجاز .

و تتمتع المنطقة الحرة فيجبل علي بشبكة مواصلات برية و بحرية تصلها بالأسواق الاستهلاكية على المستويين الإقليمي و العالمي ، وتقدم فرصا فريدة للأعمال التجارية فهي تمتلك أفضل الموانئ في الشرق الأوسط المزودة ببنية تحتية وخدمات بكفاءة عالية "إمكانيات اللوجستية مميزة ".

- **المنطقة الحرة بعجمان :**

تقع المنطقة الحرة بعجمان بالقرب من الخليج العربي و عي عند ملتقى الأسواق الإقليمية لعرض و تسويق السلع و المنتجات المصنعة فيها تأسست سنة 1987 و تأتي في المرتبة الثانية بعد منطقة جبل علي ، و تشير التقارير إلى أنها أسرع المناطق الحرة نموا في الإمارات ، فعجمان تقع في الوسط الشمالي للإمارات ، ترتبط مع الوطن و قطر والبحرين و السعودية بشبكة طرق سريعة .

و تعتبر المنطقة الحرة في عجمان إحدى المناطق الأكثر جذبا للمستثمرين و الأنواع المختلفة للاستثمار التي يدعمها وفرة كافة مصادر الطاقة المتنوعة ووفرة المساحات الشاسعة لإقامة اي عدد من المشاريع الصناعية .

و تقع بالقرب من الميناء الذي يستقبل كافة أنواع السفن و الناقلات العملاقة و قادرا على تفريغ و تحميل كافة أنواع الشحن من أي مكان في العالم.

و قد نظمت المنطقة الحرة بعجمان بطريقة تجعلها تستوعب أنواع عديدة من الصناعات ، فمن السهل جدا قيام هذه الشركات بالتصدير عن طريق السفن من ميناء عجمان إلى كافة أنحاء العالم.

و تتركز الصناعات بالمنطقة الحرة بعجمان في الصناعات الالكترونية المتطورة و المحارم الورقية و المواد الغذائية بالإضافة إلى الخدمات المتطورة في مجالات الاستيراد و التطوير و إعادة التصدير عبر ميناء عجمان الذي يستقبل أكثر من ألفي ناقلة سنويا.

أما بإمارة الشارقة نجد المنطقة الحرة بالحمرية التي تحاول ان تركز على الصناعات الثقيلة ، كذلك المنطقة الحرة بمطار الشارقة الدولي التي أسست سنة 1995 ومن أهتم مجالات الاستثمار بها الأغذية والملابس ، النسيج و الألياف ، الطائرات ، السيارات ... إلخ.

أما في رأس الخيمة تم في 13 جوان من سنة 2000 الإعلان عن افتتاح أول منطقة حرة فيها بهدف جذب الاستثمارات الخارجية للعمل في النشاطات الاقتصادية و التجارية و الصناعية بالإمارات و قد أنفقت

حكومة رأس الخيمة خمسة ملايين دولار لانجاز البنية التحتية للمنطقة التي تضم مركزا صناعيا و أخر تقنيا و مركزا لرجال الأعمال و التجارة و الخدمات .

و تأسست المنطقة الحرة بأم القروين في ميناء احمد راشد في العام 1988 تتركز الصناعات القائمة في المنطقة على مصانع الأقمشة و الملابس الجاهزة و الأسمدة و البذور و الورق و المنتجات الكيماوية.

- **منطقة السعديات الحرة في امارة ابو ظبي :**

تقع جزيرة السعديات على بعد 6 كم من شواطئ مدينة ابو ظبي ، و قد انشأت بالقانون رقم 6 لسنة 1996 القاضي بإعلان جزيرة السعديات كمنطقة حرة لتداول السلع و المواد الأولية .

- **المنطقة الحرة بالفجيرة :**

تأسست سنة 1987 ، ارتفع عدد المشروعات من 6 شركات كلها صناعية سنة 1990 إلى 54 مشروعا سنة 1995 موزعة بين المشروعات الصناعية 20 و التجارية 23 و الخدمية 11 لترتفع سنة 2001 إلى 120 مشروع ، و بلغ إجمالي قيمة التجارة في المنطقة 354 مليون دولار ، بينما بلغت الاستثمارات 266 مليون دولار ،مما يعطي دلالة واضحة على نجاح المنطقة الحرة في تحقيق أهدافها .

في الأخير نجد أن دولة الإمارات العربية في مقدمة الدول العربية التي تنفرد حاليا بتجربة ناجحة في مجال إنشاء المناطق الحرة من حيث جذب الاستثمارات و حجم الصادرات و النقد الأجنبي.[1]

المطلب الثاني : المناطق الحرة في العراق.

ترجع محاولات انشاء المناطق الحرة في العراق الى نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي حيث جاء بقرار (مجلس قيادة الثورة المنحل) المرقم (184) لسنة 1969 الذي عدل بموجبه قانون الجمارك رقم (56) لسنة 1931 وبما يتيح اقامة مناطق حرة وبقرار من وزير المالية للدخول في هذا النشاط الاقتصادي المهم من قبل العراق ، فقد تم

[1] لبعل فطيمة –**المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2010/2000** مرجع سابق ص 124-126.

انشاء اول منطقة حرة في العراق في ميناء ام قصر عام 1969 وارتبطت بالمؤسسة العامة للموانئ العراقية وكان الاستثمار فيها مختلطا ، عراقيا) من قبل الحكومة وعربيا (من قبل شركات عربية) وأجنبيا (من قبل شركات فرنسية) تعمل في داخل العراق ، وبلغت المساحة المخصصة لها(7500) م ٢ واقتصر نشاطها على التخزين التجاري الذي كان محدودا ومتواضعا الأمر الذي لم يساعد على استمرارها طويلا ، بعد ذلك صدرت عدة قوانين تشجيعية للاستثمار في القطر ، أهمها قانون تنفيذ مشاريع التنمية الكبرى رقم (157) للمدة (1970-1980) الذي صدر خلال مدة التنمية الاقتصادية الانفجارية في سبعينيات القرن الماضي ، ثم صدر القانون رقم (60) لسنة 1980 الذي يستهدف تشجيع الاستثمارات عن طريق إعفاءها من الرسوم والضرائب وحتى الأشخاص الأجانب العاملين في القطر وقد شمل هذا القانون الشركات المنفذة ولكافة المشروعات الصناعية والبنى التحتية ، كذلك صدر القانون رقم (46) لسنة 1988 لتشجيع الاستثمار العربي ، فضلا عن القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار الصناعي المحلي ورعاية المناطق الأقل تطورا من حيث الإعفاءات والفوائد المصرفية المترتبة على القروض او منح قروض تفضيلية لقطاعات معينة وفي عقد التسعينيات من القرن الماضي وبالتحديد عام 1997 ، تم إصدار قرار جمركي ينص على إقامة منطقة حرة تجارية – صناعية في خور الزبير جنوب العراق ، وتهدف الى جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية والمحلية ، بعد ذلك صدر القانون رقم (3) في 07/ 1998/05 الذي تم بموجبه تأسيس الهيئة العامة للمناطق الحرة ، وجاء في الأسباب الموجبة لإصدار هذا القانون هو الرغبة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى الإمام من خلال جذب رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية وإدخال تكنولوجيا متطورة وخلق فرص عمل وزيادة حجم الصادرات و الواردات و النقد الأجنبي ، و بموجب ذلك فقد أصدرت الحكومة العراقية التشريعات الخاصة بمنح المزايا والحوافز والتسهيلات والامتيازات التي تقدم الى المستثمر الاجنبي من اجل تشجيع جذبه على الاستثمار في المناطق الحرة وإيجاد المناخ الاستثماري الملائم و بما يتماشى و مصالح العراق الاقتصادية.

❖ أولا : العوامل المساعدة على نجاح المناطق الحرة في العراق.

- تعفى مشاريع الاستثمار في المناطق الحرة ورؤوس الأموال المستثمرة فيها والأرباح والفوائد السنوية الناجمة عنها من ضريبة الدخل ورسم الطابع وأية ضرائب أو رسوم أخرى.
- تعفى عمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بالمناطق الحرة من قيود الاستيراد والتصدير كافة ويستثنى من ذلك ما يصدر من هذه المناطق للاستهلاك الداخلي في العراق.

- تعفى مدخولات العاملين غير العراقيين في المناطق الحرة من ضريبة الدخل.
- تعفى نسبة 50 % من مدخولات العاملين العراقيين في المناطق الحرة من ضريبة الدخل.

❖ **ثانيا :الحوافز و الامتيازات في المناطق الحرة في العراق.**

- السماح للاستثمار الاجنبي بشكل تام (100%).

- إعفاء الاستثمارات القائمة في المناطق الحرة من كافة الضرائب والرسوم سيما الضرائب المفروضة على رأس المال و الإيرادات والأرباح ودخل العاملين.

- حرية حركة رأس المال والأرباح.

- عدم تضمين القوانين تحديدا معينا لمجالات الاستثمار.

- عدم إخضاع الاستيراد والصادرات بما في ذلك المواد الأولية والسلع الوسيطة والمعدات و المكائن التي يتطلبها الإنتاج ومستلزمات البناء والتشغيل في المنطقة الحرة إلى قيود الاستيراد والتصدير مع تحديد نسبة من الإعفاء لمنتجات المشاريع الصناعية عند تصديرها الى داخل البلد.

- عدم تحديد سقف زمني أو قيد على بقاء البضائع داخل المنطقة الحرة.

- توفير البنى التحتية اللازمة والضرورية لأنشطة المنطقة الحرة.

❖ **ثالثا : أهم المناطق الحرة في العراق.**

يمتلك العراق ثلاثة مناطق حرة موزعة في المدن الآتية :

➢ **المنطقة الحرة في خور الزبير :** وتقع المنطقة إلى الجنوب الغربي من مدينة البصرة وعلى بعد 45 كم ، وتبلغ مساحتها(1000) كم^2 قابلة للتوسع وتتميز بإطلالتها على الخليج العربي مما يجعلها نقطة وصل مهمة لخطوط التجارة الدولية كما إنها تمتلك عمق تجاري نحو الأسواق العراقية والخليجية ومنها إلى الأسواق الأسيوية كما يوجد أكثر من منفذ بحري وبري يمكن أن تتعامل معه المنطقة الحرة حيث إنها مجاورة إلى ميناء خور الزبير وعلى بعد 20 كم تقريبا من ميناء ام قصر فضلا عن وجود منفذ سفوان الحدودي مع الكويت ومنفذ الشلامجة مع إيران إضافة إلى قربها من مواقع الخامات والمواد الأولية مثل معمل الأسمدة ومعمل البتر

وكيمياويات ومعمل الحديد والصلب ومعمل الأنابيب ومعمل الغاز السائل ومصافي النفط ومعمل الاسمنت كذلك وجود المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية المتنوعة ، وهذه المواد إجمالا هي مدخلات إلى العديد من الصناعات وبيئة ناجحة لكافة أنواع الاستثمارات الصناعية والتجارية و الخدمية ، فضلا عن أن موقع المنطقة الحرة جعلها وسط شبكة مفتوحة وسائط النقل فمع وجود الخطوط الملاحية هناك طرق المواصلات السريعة التي تربطها مع كافة المناطق الحرة ودول الجوار.

- **المنطقة الحرة في نينوى :** تقع هذه المنطقة في شمال البلد في محافظة نينوى وعلى طريق موصل – دهوك وتبعد حوالي 20 كم شمال الموصل وبمساحة (490) كم^2 قابلة للتوسع وتتميز المنطقة بالموقع المهم فهي تقع على مفترق الطرق البرية والسكك الحديدية في اتجاهات مختلفة إلى تركيا وسوريا والأردن وإيران مما يجعلها محور المبادلات التجارية للبضائع باتجاه هذه الدول.

إن المنطقة الحرة قريبة من مصادر العديد من المواد الأولية والخامات والمنتجات الزراعية والحيوانية التي تعد مدخلات للعديد من الصناعات الغذائية والمستلزمات الطبية ، كما إنها ارض خصبة للاستثمارات الصناعية في مجالات الصناعة التجميعية للمكائن والمعدات والآليات والسيارات والأجهزة الكهربائية و غيرها.

- **المنطقة الحرة في القائم :** تقع المنطقة في الشمال الغربي من البلد في محافظة الانبار وعلى الحدود العراقية السورية ومساحتها (200) كم^2 قابلة للتوسع وترتبط بمحافظة نينوى بطريق (ا روه / موصل) وصولا إلى الحدود التركية وترتبط بمحافظة البصرة بالطريق السريع وصولا إلى الخليج العربي كما إنها ترتبط بالمنفذ الحدودي في طريبيل عبر الطريق الدولي وصولا إلى الأردن ، وترتبط بالعديد من خطوط السكك الحديدية منها ما يصل إلى محافظة نينوى والأخر يصل إلى بغداد والبصرة ومنها إلى الموانئ ، وهذا الموقع جعلها متميزة بالأنشطة التجارية مع كافة دول جوار العراق كما إن لتوفر العديد من المواد الأولية والخامات والمنتجات الزراعية والحيوانية جعلها مقصد للعديد من الصناعات المختلفة وبخاصة معامل السيراميك والزجاج والأسمدة الفوسفاتية والصناعات التجميعية المتنوعة والصناعات الكهربائية والمواد المنزلية. [1]

[1] علي عباس فاضل و سرمد عباس جواد –**الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص و التحديات)** ، 2011 ، ص15-17.

الخلاصة:

معظم الدول العربية لا يوجد بها مناطق حرة و الجزائر من ضمنها على الرغم من محاولة إنشاء منطقة حرة بلارة في أواخر التسعينات التي لم يكتب لها النجاح نظرا لعدم توفر العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي بخلاف الحوافز و التشريعات الموضوعة ، أما الإمارات العربية المتحدة تحتل الصدارة بالنسبة للدول العربية الناجحة في إقامة المناطق الحرة و يعود نجاح تجربتها إلى الطبيعة الاقتصادية لها ، موقعها و توفيرها للبنية الأساسية و التحفيزات التي يفضلها المستثمرين ، أما في العراق عموما توجد العديد من الفرص الاستثمارية و المناطق الحرة خصوصا تكون بمثابة عوامل جذب للاستثمارات الوطنية و الأجنبية مستقبلا سيما مع وجود العديد من المقومات القانونية والجغرافية و توفر الموارد الاقتصادية.

الخاتمة

من خلال ما سبق يتبين أن المناطق الحرة هي أداة جد مهمة تستعملها الدول بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف و عليه نلخص إلى أن:

- إنجاح المناطق الحرة في العالم ليس مرتبط بالأساس بالإعفاءات الجبائية التي تقدم لأجل جذب الاستثمار الأجنبي و إنما يجب أن تتضافر مجموعة من العوامل و المؤهلات من موقع جغرافي ، توافر الأمن ، الاستقرار السياسي و غير ذلك.
- للمناطق الحرة دور كبير في حل جانب كبير من مشكلة البطالة حيث وفرت العديد من فرص العمل وبرواتب متفاوتة بحسب طبيعة الدولة.
- تعد المناطق الحرة أرضية خصبة لاستثمار العديد من الشركات الأجنبية و المحلية.
- إن المناطق الحرة لها دور كبير في تنمية الصادرات في كثير من دول العالم بل أنه في بعض الدول المضيفة تشكل صادرات هذه المناطق النسبة العظمى من حجم صادرات هذه الدول.

و عليه إن إتباع إستراتيجية تجسيد فكرة المناطق الحرة تتلاقى فيها مصلحة الدولة و مصلحة المستثمرين لجلب شركات أجنبية و استثماراتها الإنتاجية و الإسراع في مسار التنمية الاقتصادية التي تشكل مقصد هذه العملية التي تسمح بالتوصل إلى أساليب ووسائل أكثر نجاعة فيتحقق بذلك التغلب على مشكل التخلف الاقتصادي الذي هو حسب رأينا عدم قدرة المجتمعات النامية بلوغ مرحلة النمو الاقتصادي

فمعرفة مدى إسهام و دور الاستثمارات الأجنبية ضمن المناطق الحرة الصناعية من أجل إحداث تغيرات اقتصادية و اجتماعية تشكل محرك التنمية الاقتصادية ، كلما كان إسهامها أكبر فيعود على الدولة المضيفة بالتقدم و الرقي في جميع المجالات الحيوية.

و استنادا إلى ما تقدم و من أجل إنجاح سياسة المناطق الحرة في الدول كافة و لا سيما النامية منها لابد لهذه الدول أن تراعي ما يلي:

1- يجب أن تكون سياسة المناطق الاقتصادية الحرة (مناطق تجهيز الصادرات) فقط من أجل توليد منافع إحصائية مثل (التوظيف ، التبادل التجاري).

2- إن سياسة المناطق الحرة يجب أن تسعى لزيادة المنافع المرجوة و المحددة في أهداف تلك المناطق عند إنشاءها و تبني تركيز اقتصادي لتنمية الأقاليم المحيطة.

3- التركيز على اختيار نوع الاستثمار و حجمه ، بحيث لا تعطى الأولوية للثانية على حساب الأولى كما فعلت معظم المناطق الحرة في العالم و هو ما يعد بمنزلة خطأ كان من الأولى تجنبه.

4- مطالبة المناطق الحرة بالالتزام الكامل بالمعايير و القوانين الدولية المتعلقة بالحفاظ على البيئة و حمايتها و غير ذلك عند قيامها بتقييم الشركات الراغبة في الاستثمار لديها.

المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

- أبو قحف عبد السلام **-اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي-** مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، بيروت ، لبنان ، 2001.

- أمينة زكي شبانة **-دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ضل آليات السوق-** الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الاحصاء و التشريع ، القاهرة 1994.

- عبد السلام أبو قحف **-اقتصاديات الاستثمار الدولي-** الطبعة الثانية ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية، 1991.

- محمد علي عوض الحرازي **-الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات-** منشورات حلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2007.

- محمد فتحي صقر **-الأنماط السلوكية للشركات المتعددة الجنيسة و تأثيرها على مستوى التشغيل-** كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، 1989.

الرسائل و الأطروحات:

- زوينة ريال**–المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس و جزيرة موريس و آفاق انشائها في الجزائر-** رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل المالي ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1996-1997.

- فارس فضيل **-الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية-** حالة الجزائر ، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،1998.

- لبعل فطيمة **–المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية ،المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2010/2000** رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2012/2011.

-ميرونوف- **الأطروحة الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات-** ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1986

- مريم فضال - **المناطق الحرة و دورها في التنمية** – مذكرة ماستر القانون العام المعمق ، شعبة الادارة و المالية العامة ، جامعة عبد المالك السعدي كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ، طنجة ، 2007 /2008.

المجلات:

- منور أوسرير- **دراسة نظرية عن المناطق الحرة منطقة بلارة-** مجلة الباحث العدد 2003/02 جامعة بومرداس ، الجزائر.

- منور أوسرير و عليان نذير **-حوافز الاستثمار الخاص المباشر-** مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 2005.

- محمد صقر و سمير شرف **-الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في تنمية الاقتصاديات النامية-** مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد28 ، العدد03 ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سوريا ،2006.

- محمد الفضيل **-حول مناخ موافق للاستثمار الأجنبي المباشر**- الأهرام الاقتصادي ، العدد 1480 ، ماي 1997.

الملتقيات و المؤتمرات:

- د أسعد حمود سلطان سعود –**مقومات انشاء و عوامل نجاح المناطق الحرة-** الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم و ادلرة المناطق الحرة ، السودان.

- ابراهيم حسن العيسوي **-مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مساهمتها في التنمية-** مؤتمر التنمية و العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة 1992.

- بلعزوز بن علي، مداني أحمد –**دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المياشر، دراسة المنطقةالحرة بلارة** الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد على الاقتصاد الجزائري و منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 14/13 نوفمبر 2006.

- بوشنافة و تميزار –**الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، المناطق الحرة ،** المركز الجامعي ، بشار ، الجزائر.

- جاسر تادرس –**دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية-** مديرية الدراسات و المعرفة ، مؤسسة المناطق الحرة ، الأردن ، 2006.

- علي عباس فاضل و سرمد عباس جواد –**الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص و التحديات)** ، 2011.

- مبارك عبده صالح و أحمد محمد عبد الرحمن –**تجربة الشركة السودانية للمناطق و الأسواق الحرة المحدودة-** الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم و ادارة المناطق الحرة ، السودان ، 2005.

- محمد العسومي –**تجربة دبي كنموذج لعملية جذب الاستثمارات الى المنطقة العربية-** ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الرابع للمعاهد المصرفية بدول مجلس التعاون الخليجي ، أبو ظبي 5/4 مايو 2004.

- نبيل الجداوي ، **-دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية و التجارة الدولية-** حالة مصر ،ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الثاني لإدارة المناطق الحرة ، أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية و الدولية على أنشطة المناطق الحرة ، القاهرة 18/14 ماي 2006.

- هالة صقر **-حول مناخ موافق للاستثمار الأجنبي المباشر-** منتدى الحوار الاقتصادي ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أفريل 1998.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Fond Monétaire International **-Manuel clé de la balance des paiments de FMI-** 4éme éd, DC, FMI Washington,1997.

- R.Bertrand -**economie financière international**- EDPUF , Paris 1997.
- UNCTAD,Forein Direct Investment and Development, UNCTAD/ITE/IT/10 ?Vol1 , Newyork,1999.
- Upali kumara **- investement , industrialization ans TNCs in selected Asian** - regional Développement Dialogue vol.14 ;N°41993.